الانحرافُ النَّحويّ في التَّراكِيبِ
ومَوقِف ابنِ جِنِّي مِنهُ
في كِتَابِهِ
التَّنبيهُ علَى شَرحِ مُشكِل أَبيَاتِ الحَماسةِ

إعداد

د/مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمني

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

الانحرافُ النَّحويّ في التَّراكِيبِ ومَوقِف ابن جِنِّي مِنهُ في كِتَابِهِ التَّنبيهُ علَى شَرح مُشكِل أبيَاتِ الحَماسةِ.

مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمني.
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني : MoKhtarYamni.4119@azhar.edu.eg

ملخص البحث :

* تناول هذا البحث الانحراف النحوي في التراكيب في ديوان الحماسة لأبي تمام وشرح هذا الديوان لابن جني، وموقف ابن جني من هذا الانحراف، وكذا موقف النحويين منه .

* تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل ما يأتي :

الانحراف النحوي لغة واصطلاحاً، ومفهوم التراكيب وأنواعها عند النحويين، والانحراف النحوي في التراكيب دراسة تحليلية، والانحراف النحوي في التراكيب بالفصل بين المتلازمين، والانحراف النحوي في التراكيب بالتقديم والتأخير، والانحراف النحوي في عطف النسق والبدل، والانحراف النحوي في فعل جملة جواب الشرط .

* أبرز البحث معالجة ابن جني والنحويين للتراكيب التي حدث فيها انحراف نحوي وتخريجها على وجه آخر يتماشى مع المعنى المراد والقاعدة النحوية.

الكلمات المفتاحية: الانحراف النحوي – التراكيب – ابن جني – أبيات الحماسة .

The grammatical deviation in the composition and Ibn Jinni's stance towards it in his book al-Tanbiyah to explain the problem of lines of enthusiasm.

Mukhtar Abdul Hamid Abdul Rahim Yemen
Assistant Professor, Department of Linguistics, College of Islamic and Arabic Studies for Boys, Qena, Arab Republic of Egypt.
Email: MoKhtarYamni.4119@azhar.edu.eg

Abstract: * This research deals with the grammatical deviation in the compositions in the Divan of Al-Hamasa by Abu Tammam and the explanation of this Divan by Ibn Jinni, Ibn Jinni's position on this deviation, as well as the position of grammarians towards it.

*This research studied and analyzed the following:
Grammatical deviation in language and idiom, the concept of structures and their types when grammarians, the grammatical deviation in structures is an analytical study, the syntactic deviation in structures by separating the collinearities, the grammatical deviation in structures by introduction and delay, the grammatical deviation in the conjuncture of the form and the allowance, and the grammatical deviation in the verb of the sentence response sentence.

*The research highlighted the treatment of Ibn Jinni and the grammarians of the structures in which a grammatical deviation occurred and their graduation in another aspect in line with the intended meaning and the grammatical rule.

Key words: Grammatical deviation - structures - Ibn Jinni - verses of enthusiasm.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام علي خيرِ مَن نطق بلسانٍ عربي مبين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

و بعد :

فمما لا شك فيه أنَّ صياغة التركيب في اللغة مبنية على المعنى، فلا فائدة من التركيب الذي لا يُفهم معناه، فإذا حدث تغيير في هذا التركيب ولم يفسد معه المعنى جاز وقُبِل، وإذا فسد المعنى بهذا التغيير امتنع وقبح، فجانب المعنى هو الفيصل في الأمرين بين القبول والرفض .

وهذا لا يعني أنَّ العرب لم تتسع في استعمالاتها لأغراض لفظية وبلاغية، فقد جاء في استعمالاتهم : التقديم والتأخير، والحذف، والزيادة، والفصل بين المتلازمين وغير ذلك، فهذه أغراض لفظية جاءت في التراكيب لضرب من الاتساع في اللغة وقد سماه ابن جني " باب في شجاعة العربية " ولكن بشرط ألَّا يترتب على ذلك تغيير في المعنى .

أمَّا إذا حدث من هذه الأغراض اللفظية تغيير في المعنى المراد وينبني عليه تغيير عن القاعدة النحوية المبنية على استعمال العرب فقد عدَّه النحويون انحرافاً نحوياً في التراكيب، وقد حكموا عليه بأنَّه لحن، أو قبيح، أو ممتنع، وهكذا .

وقد أثار انتباهي الانحراف في التراكيب وحُكم النحويين عليه فاخترت البحث في هذا الموضوع في كتاب تناول نصوصاً شعرية مهمة من تراثنا العربي وهو(ديوان الحماسة) للشاعر الكبير أبي تمام، وقام بشرحه والتنبيه على مشكلاته عالم كبير من علماء اللغة العربية وهو : ابن جني، وسميته : "الانحراف النحوي في التراكيب وموقف ابن جني منه في كتابه " التنبيهُ علي شرحِ مُشكل أبياتِ الحماسةِ ."

أهداف الدراسة :

١– استقراء وبيان الانحراف النحوي في التراكيب في ديوان الحماسة وموقف ابن جني منه في كتابه :(التنبيه علي شرح مشكل أبيات الحماسة).

٢– توضيح مذاهب النحويين ووجهة نظرهم في هذه الانحرافات النحوية في التراكيب ومدى اتساقها مع المعنى والقاعدة النحوية أو مخالفتها لهما .

٣ – فتح الباب أمام الباحثين للدراسة المتأنية للنصوص الشعرية، وما قيل فيها من آراء، وما جاء فيها من توجيهات .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة من وجهة نظر الباحث فيما يأتي :

١– أهمية ديوان الحماسة الذي قام بجمعه شاعر كبير وهو أبو تمام، فقد قام بشرحه، وتوضيح غامضه، وإعراب تراكيبه كثير من النحويين، ومنهم عالمنا ابن جني .

٢– أهمية كتاب " التنبيهُ على شرح مشكل أبياتِ الحماسةِ " لابن جني، فهو مصنف يتميز بما قام به ابن جني من إعراب، وما يتعلق به من اشتقاق، أو تصريف، أو عروض، أو قواف، فهو كتاب في علوم : النحو، والصرف، والإعراب، واللغة، والعروض .

٣– ابن جني عالم جليل، فآراؤه وأحكامه على ما جاء في النصوص الشعرية عامة، وما جاء في ديوان الحماسة خاصة لها قيمة علمية مفيدة وحكمه على بعض التراكيب في هذا الشرح، وتخريجه لهذه التراكيب بما يتماشى مع المعنى المراد والقاعدة النحوية الصحيحة مما لا يخفى أثره في إثراء القاعدة النحوية .

٤– خدمة النحو العربي كما خدمه السابقون، وذلك بإظهار وتوجيه ما خالف قواعده مما اصطلح عليه النحويون وجاءت عليه الأساليب العربية .

٥– أنَّ(الانحراف) حدث في بعض التراكيب العربية وهو: خطأ وتغيير عن القاعدة النحوية والاستعمال المسموع عن العرب في هذه التراكيب .

حدود الدراسة :

هذه الدراسة محدودة كما في عنوان البحث وهو : الانحراف النحوي في التراكيب، وفي كتاب محدد وهو : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ، ولعالم معين مؤلِّف هذا الكتاب وهو : ابن جني .

منهج الدراسة :

اتبعت هذه الدراسة المنهج : الاستقرائي الوصفي التحليلي، وذلك باستقراء وحصر الانحرافات النحوية في التراكيب في كتاب ابن جني " التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة " ووصف هذه الانحرافات وتحليلها، وبيان موقف ابن جني منها، وكذا موقف النحويين منها .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في : مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع .

التمهيد، وعنوانه : التعريف بابن جني وكتابه، والتعريف بأبي تمام وحماسته، وفيه : مطلبان .

المطلب الأول : التعريف بابن جني، وكتابه .

المطلب الثاني : التعريف بأبي تمام، وحماسته .

المبحث الأول : الانحراف النحوي في التراكيب : دراسة تحليلية .

المبحث الثاني : الانحراف النحوي في التراكيب بالفصل بين المتلازمين .

المبحث الثالث : الانحراف النحوي في التراكيب بالتقديم والتأخير .

المبحث الرابع : الانحراف النحوي في عطف النسق والبدل .

المبحث الخامس : الانحراف النحوي في فعل جملة جواب الشرط .

الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

وأخيراً : فهرس المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث .

" ومَا تَوفِيقِي إلاَّ باللهِ عَلَيهِ تَوكَّلتُ وإليهِ أُنِيبُ "

تمـهيـد

التعريف بابن جني وكتابه

والتعريف بأبي تمام وحماسته

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

التعريف بابن جني، وكتابه

أولاً : **التعريف بابن جني** :

هو : عثمان بن جنِّي الموصلي الأزدي بالولاء، كان أبوه جنِّي مملوكاً رومياً يونانياً لسليمان بن فهد الأزدي وزير شرف الدولة قرواش ملك العرب وصاحب الموصل. (١)

وجنِّي– بسكون الياء – معرب وليس منسوباً، ومعناه في العربية : فاضل، كريم، نبيل، جيد التفكير، عبقري، مخلص. (٢)

وكنيته : أبو الفتح، وهي الكنية التي يذكرها في كتبه ويصدر بها كلامه في كثير من المواضع .

ولد ابن جني بالموصل، وفيها نشأ وإليها يُنسب، وتختلف الروايات في تاريخ مولده فقيل: قبل الثلاثين وثلاثمائة، فمنهم من يعده سنة ٣٠٢ هـ، أو ٣٢٠ هـ. (٣)

---

(١) ينظر : إنباه الرواة ٣٣٥/٢ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ – ٢٤٨ وشذرات الذهب ١٤٠/٣ وبغية الوعاة ١٣٢/٢

(٢) ينظر : مقدمة الخصائص ١/ ٦

(٣) ينظر : معجم الأدباء ٨٣/١٢ وشذرات الذهب ١٤١/٣ووفيات الأعيان ٢٤٨/٣ وبغية الوعاة ١٣٢/٢ والفهرست ص ٨٧

قال عنه الثعالبي : "هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب، وصحب أبا الطيب دهراً طويلاً، وشرح شعره ونبه على معانيه وإعرابه، وكان الشعر أقل خلاله، لعظم قدره وارتفاع حاله." (١)

وقد تصدر للتدريس في سن مبكرة قيل : في الخامسة عشرة من عمره في مسجد الموصل، يرجح ذلك مقولة أستاذه أبي علي الفارسي :" تزبَّبت وأنت حِصْرِم " حين اعترض عليه في قلب الواو ألفاً في نحو : قال، فوجده مقصراً، وكان ملازماً لأستاذه أبي علي، ولمَّا مات أستاذه تصدر للتدريس مكانه ببغداد.

أخذ ابن جني علومه عن كثير من رواة اللغة والأدب والنحو والتصريف، منهم: أحمد بن محمد الموصلي، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحاج، وأبو بكر محمد بن الحسن بن مِقسم، وأبو علي الفارسي، وقد صحبه ابن جني بعدما التقيا بالموصل سنة ٣٣٧ هـ ولازمه في الحضر والسفر . (٢)

وأخذ عنه : أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الذي شرح كتاب ابن جني "اللمع في النحو" وعبد السلام بن الحسين البصري، وأبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الغفار السمسمي، وغيرهم . (٣)

أمَّا عن مؤلفاته فهي كثيرة، وقد أحصى له المحقق في مقدمة الخصائص تسعة وأربعين كتاباً، أذكر منها :

الخصائص، والتمام، وهو تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهذليين، وسر صناعة الإعراب، والمنصف ،وهو شرح تصريف المازني، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، والتنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، وهو الذي فيه موضوع البحث.(٤)

---

(١) ينظر : يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي١٣٧/١ وبغية الوعاة١٣٢/٢

(٢) ينظر : معجم الأدباء ٩٠/١٢ وبغية الوعاة ١٣٢/٢ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣

(٣) ينظر : إنباه الرواة ٢٨٨/٢ ومعجم الأدباء ٥٨/١٤ – ٦١ وبغية الوعاة ١٣٢/٢

(٤) ينظر : مقدمة الخصائص ١/ ٢٦ – ٣٢

ويُصنف ابن جني من أصحاب المذهب البغدادي، وهو المذهب الذي جمع فيه أصحابه بين المذهبين السابقين : المذهب البصري والمذهب الكوفي ، وهو مذهب الترجيح بين المذهبين السابقين، فكانوا يختارون الراجح منهما، وكان ابن جني كشيخه أبي علي الفارسي في اختياره هذا المذهب .

يروي القفطي أنَّ ابن جني خدم عضد الدولة البويهي، وولده صمصام الدولة، وولده شرف الدولة، وولده بهاء الدولة، وقد أهدى إليه أبو الفتح كتاب الخصائص، وفي زمانه توفي – رحمه الله – ليلة الجمعة من شهر صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة هجرية . (١)

ثانياً : التعريف بكتاب "التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة"

الكتاب ثاني كتابين لابن جني حول الحماسة الكبرى :

أولهما : المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة .

والثاني : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، وهو الذي نحن بصدده، وقد أشار إليه ابن جني نفسه في إجازته العلمية بقوله : " كتابي في شرح مستغلق أبيات الحماسة " وأشار إليه أيضاً في كتابه " المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها " بقوله : " كتابنا الموسوم بالتنبيه، وهو تفسير مشكل أبيات الحماسة . " (٢)

وقد حظي كتاب ابن جني على إعجاب عدد كبير من العلماء في عصره وبعد عصره، فرجعوا وأفادوا منه، ومنهم : إبراهيم بن محمد بن ملكون (المتوفى٥٨١هـ) فقد جمع بين كتابي ابن جني تحت عنوان : " إيضاح المنهاج بين كتابي التنبيه والمبهج "، وبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي

(١) ينظر : إنباه الرواة ٣٣٦/٢ وبغية الوعاة ١٣٢/٢ وشذرات الذهب ١٦٦/٣

(٢) ينظر : المحتسب ١/ ١٩٣

(المتوفى ٧٩٤ هـ)، وعبد القادر بن عمر البغدادي صاحب خزانة الأدب (المتوفى ١٠٩٣هـ) [١]

وقد صرح ابن جني في مقدمة الكتاب أنَّه ألفه تلبية لمن التمس منه عمل ما في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق، أو تصريف، أو عروض، أو قَوافٍ، وأنَّه لم يعمله لمبتديء، ولا متوسط، وإنَّما خاطب به الذي قد تدرب فكره وقوي نظره، فهو الذي سيولع به، ويقوى حظه منه [٢]

وقد جمع ابن جني في هذا الكتاب كما صرح في مقدمته : النحو، والصرف، والإعراب، وأنَّه تجنب شرح أخبار المختارات، أو تفسير شيء من معانيها إلَّا ما يرتبط بالإعراب، فيجب لذلك ذكره، وبخاصة أنَّ التفسير سبق أن قام به بعض العلماء الذين ذكر منهم أسماء أبي رِياش، والدِّيْمَرْتيّ، والنَّمَريّ.[٣]

وقد وجه ابن جني عنايته الخاصة في هذا الكتاب إلى نوعين من التعبير:

الأول : التعبير ظاهر الإشكال – كما في عنوان الكتاب – فيقوم بشرح هذا الإشكال في الأبيات والذي تتطلع النفس إلى معرفته والكشف عنه .

الثاني : التعبير الذي يبدو أنَّه ظاهر وواضح، وتحته أغراض ودفائن غير ظاهرة إذا تجلت لك راعتك وازدهتك . [٤]

(١) ينظر: مقدمة التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة د/حسين نصار ص٦

(٢) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٩

(٣) ينظر : المرجع السابق ص ٩

(٤) المرجع السابق ص ٩ ، ١٠

المطلب الثاني

التعريف بأبي تمام وحماسته

أولاً : **التعريف بأبي تمام** .

صاحب الحماسة هو : أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي الأكبر، وُلد في قرية من قرى حوران في سورية تدعى " جاسم " سنة (١٨٨ هـ – ٨٠٣ م) وتوفي (٢٣١هـ – ٨٤٦ م) وقد تنقل في شبابه في بلاد الشام ومصر، ثم قصد العراق، فأقام في بغداد بكنف الخليفة المعتصم حيث أجازه وقدمه على غيره من شعراء عصره .

وأبو تمام شاعر كبير من شعراء العصر العباسي، وهو رائد التجديد الشعري العربي في العصر العباسي .

له مؤلفات منها : فحول الشعراء، وديوان الحماسة، ومختار أشعار القبائل، ونقائض جرير والأخطل، والوحشيات، وديوان شعره . (١)

ثانياً : **التعريف بالحماسة** :

الحماسة الكبرى لأبي تمام مجموعة من الشعر الرائع اختاره أبو تمام بعناية، يشتمل على أغراض شعرية متنوعة، لمجموعة من الشعراء .

وقد قسم أبو تمام هذه المختارات الشعرية إلى عشرة أبواب هي :

باب الحماسة – باب المراثي – باب الأدب – باب النسيب – باب الهجاء – باب الأضياف والمديح – باب الصفات – باب السِّير والنُّعاس – باب الملح – باب مذمّة النساء .

واستغرق باب الحماسة من الديوان قرابة ثلثه، وهو أطول الأبواب، وسميت باسم "الحماسة" لأنَّها جاءت أول الأبواب ترتيباً، أو لأنَّ لها مكانة رفيعة عند العرب فهي تعني : الشجاعة والقوة والثبات والمنعة .

---

(١) ينظر : شذرات الذهب ٧٢/٢ وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٢٤٨/٨، ٢٥٢.

ويقال في سبب تأليفه : إنَّ الثلوج حبست أبا تمام وهو في طريقه إلى خراسان، فمكث في دار يقتني صاحبها مكتبة كبيرة، فعكف الشاعر على القراءة فيها تمضية للوقت، ونتج عن ذلك أنَّه جمع أبياتاً ومقطوعات أُعجب بها فدونها في مذكرات أصدر منها بعد ذلك حماسته التي نحن بصددها، وحماسة أخرى أصغر سماها : الوحشيات، ومختار أشعار القبائل وغيرها . (١)

وقد حظيت الحماسة بإعجاب عظيم ما زالت تتمتع به إلى اليوم، إذ تنكب فيها المستنكر الوحشي، بل بلغ الإعجاب بها أن قال أحدهم : " كان أبو تمام في اختياره أشعر منه في شعره "(٢)

وقد تقبل أهل الأدب حماسة أبي تمام تقبلاً حسناً، فاهتموا بقراءتها وتدريسها، وقد شرحها علماء كثيرون ومنهم عالمنا ابن جني، ومن أهم شروحها :

١ – شرح أبي محمد القاسم بن محمد الأصبهاني (توفي سنة ٢٨٧ هـ)

٢ – التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني(توفى سنة٣٩٢ هـ) وهو الذي فيه موضوع البحث .

٣ – شرح أحمد بن محمد المرزوقي (توفى سنة ٤٢١ هـ)

٤ – شرح أبي زكريا يحي بن علي الخطيب التبريزي (توفى سنة ٥٠٢ هـ)

٥ – شرح عبد الله بن الحسين العكبري (توفى سنة ٦١٦ هـ)

---

(١) ينظر : مقدمة التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة للدكتور/ حسين نصار ص ٥ تحقيق د / سيدة حامد عبد العال ، د / تغريد حسن أحمد عبد العاطي .

(٢) المرجع السابق ص ٦

المبحث الأول

الانحراف النحوي في التراكيب

دراسة تحليلية

أولاً : **الانحراف النحوي لغة واصطلاحاً** .

الانحراف لغة :

الانحراف في اللغة : مصدر الفعل : انحرف، وأصل مادته (حرف)، وحرف عن الشيء يحرف حرفاً، وانحرف وتحرَّف : عَدَلَ، والانحراف عن الطريق المستقيم : الخروج عن جادة الصواب والابتعاد عنها، قال الأزهري : إذا مال الإنسان عن الشيء يقال : تحرَّف وانحرف . (١)

وتحريف الكلم عن مواضعه : تغييره . (٢)

الانحراف النحوي التركيبي عند النحويين :

عبَّر النحويون (التحويليون) في العصر الحديث عن الانحراف بمصطلح ungrammatical وترجمته بالعربية هي : غير نحوي، أو غير قواعدي، أو مَلحُون، وهذا المعنى واضح في التراكيب التي حدث فيها تغيير يخرجها عن القاعدة النحوية والذي أُطلِق عليه انحراف نحوي أي : خطأ نحوي وتغيير عن الوضع الأصلي والقاعدة النحوية للتركيب بما لا يجوز معه تغيير، أو هو : مخالفة الأصل في التركيب والخروج عن الصواب بتغيير في تركيب الجملة وصورتها، وغير ذلك مما ينبغي أن تكون عليه بما ينقض القاعدة النحوية، والمسموع عن العرب .

ثانياً : **التراكيب في اللغة العربية** .

(أ) تعريف التراكيب لغة، واصطلاحاً :

---

(١) ينظر : لسان العرب (ح رف) ٨٣٩/٢

(٢) المرجع السابق (ح رف) ٨٣٩/٣

التراكيب لغة :

التراكيب: جمع تركيب، وتركيب: مصدر الفعل: ركَّب، وهو في اللغة العربية يدور حول عدة معانٍ منها :

١ – الجمع والضم، ففي لسان العرب يقال: ركَّب الشيء وضع بعضه على بعض، وقد تركَّب، وتراكب، وتراكب السحاب وتراكم: صار بعضه فوق بعض.(١)

٢– الاعتلاء، فالمادة الأصلية (رَكِبَ): ركب الدابة يركب ركوباً: علا عليها.(٢)

٣– النظم، كلُّ شيء قرنته بآخر، أو ضممت بعضه إلى بعض، فقد نظمته .(٣)

ومما سبق في اللغة يظهر أنَّ التركيب المراد في الجملة العربية هو المعنى الأول وهو : الجمع والضم ؛ لأنَّه جمع كلمة مع كلمة أخرى أو أكثر، فالتركيب لا يكون إلَّا أكثر من كلمة، وهو نقيض الإفراد والتفريق .

التراكيب اصطلاحاً :

وردت التراكيب اصطلاحاً لعدةِ معانٍ أيضاً منها :

١– جمع تركيب، وتركيب الجملة عرفها الجرجاني : عبارة عن مُركَّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفادت مثل : زيدٌ قائمٌ، أو لم تفد مثل : إنْ تُكرمني، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً . (٤)

والمركب هو : قول مُؤلَّف من كلمتين أو أكثر .

٢– تركيب الكلام هو : المفيد بالوضع، ويُعنى به الجمل المفيدة التي تحصل بها الفائدة . (٥)

---

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (ركب) ١٧١٤/٣

(٢) المرجع السابق (ركب) ١٧١٢/٣

(٣) ينظر: لسان العرب لابن منظور (ن ظ م) ٤٤٦٩/٦

(٤) ينظر: التعريفات للجرجاني ص ١٠٦

(٥) ينظر : الكتاب لسيبويه ١/ ١٢٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٥/١

٣- التراكيب اللفظية المكونة من أكثر من كلمة بضم كلمة إلى أخرى فيصيرا كلمة واحدة، وهي : المركب تركيب إضافي، والمركب تركيب مزجي، والمركب تركيب إسنادي، والمركب تركيب عددي . (١)

٤- التراكيب النحوية وما فيها من مسند ومسند إليه، كالفعل والفاعل، والموصول وصلته، والموصوف وصفته ...الخ (٢)

وهذا هو المقصود من هذه التراكيب والتي يُعنى بها هذا البحث .

(ب) أنواع التراكيب :

ما ذكره النحويون قديماً من أنواع التراكيب هي :

١- المركب تركيب إضافي، مثل : عبد الله .

٢- المركب تركيب مزجي، مثل : سيبويه، وبعلبك .

٣- المركب تركيب إسنادي، مثل : تأبط شراً، وشاب قرناها .

٤- المركب تركيب عددي، مثل : خمسة عشر . (٣)

وهناك تصور حديث لأنواع التراكيب، وهي :

١- المركب الفعلي، وهو المبدوء بفعل، أو هي : الجملة الفعلية المركبة من الفعل والفاعل .

٢- المركب الاسمي، وهو المبدوء باسم، أو هي : الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر .

٣- المركب الوصفي، وهو : الموصوف والصفة .

٤- المركب المصدري، وهو : المصدر ومعموله .

٥- المركب الموصولي، وهو : الموصول وصلته .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك١/١٧٣ وأوضح المسالك لابن هشام١/١١٤ -١١٦

(٢) ينظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي د/رمضان عبد التواب ص١٩٥

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٣ وأوضح المسالك لابن هشام ١/ ١١٤ – ١١٦ وجامع الدروس العربية ١/١٩ – ٢٣

٦- المركب الظرفي، وهو : شبه الجملة من الظرف، وهو : الظرف وما أضيف إليه .

٧- مركب الجار والمجرور، وهو : شبه الجملة من الجار والمجرور . (١)

٨- المركب العطفي، وهو : المعطوف عليه والمعطوف .

٩- المركب الشرطي، وهو : أداة الشرط، وفعل الشرط وجواب الشرط .

وهذه التراكيب السابقة تراكيب تلازمية، بمعنى أنَّ أحد الجزأين في التركيب يحتاج إلى الآخر ليكمل معناه، فلا يُفهم أحدهما من غير الآخر .

أمَّا شدة اتصال أحدهما بالآخر، وعدم الفصل بينهما، أو تقديم أحد الجزأين على الآخر فقد قسمه النحويون إلى قسمين :

الأول : التلازم التركيبي المدمج (التساهمي)، وهو : تلازم مدمج شديد الارتباط بين عنصرين متلازمين لا فاصل بينهما، ولا يتقدم الجزء الثاني على الأول، ويكون في خمسة أشياء وترتيب الجزأين في التركيب كالآتي :

١- الفعل والفاعل .

٢- الموصول والصلة .

٣- الموصوف والصفة .

٤- الجار والمجرور .

٥- المضاف والمضاف إليه . (٢)

وهذا النوع وما يحدث فيه من تغيير عن الأصل هو ما عليه مدار البحث .

الثاني : التلازم التركيبي المنفصل، وهو تلازم تركيبي يمكن معه أن ينفصل الجزآن، أو يتقدم الجزء الثاني على الأول، ولا تتأثر علاقة التلازم بينهما، فهي علاقة تلازمية انفصالية أي : غير مدمجة، ويكون في تراكيب نحوية أخرى غير النوع الأول منها :

---

(١) ينظر : الجملة العربية مكوناتها – أنواعها – تحليلها د/ محمد إبراهيم عبادة ص٤٠

(٢) ينظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية تأليف/ محمود نحلة ص ١١٤ – ١٢٠ وظاهرة التلازم التركيبي ومنهجية التفكير النحوي د/ جوده مبروك محمد ص ١٠٧

المركب الاسمي، وهو المبتدأ والخبر فيجوز الفصل بينهما، مثل : زيدٌ الذي جاء من السفر مجتهدٌ، ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ مثل : في الدار زيدٌ، وغير ذلك .

ومثل هذا النوع من التراكيب وما حدث فيه من تغيير تركيبي عن الأصل لا يُعنى به البحث ؛ لأنَّه جائز ولا إشكال فيه عند النحويين لوروده في الأساليب العربية في سعة الكلام .

ثالثاً :التراكيب النحوية بين الأصل(التوليدي)والتغيير(التحويلي).

بنى النحويون القدماء القواعد النحوية على أصول استقوها من : السماع عن العرب، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وغير ذلك.(١)

هذه القواعد رصد العلماء فيها الاستعمال الأصلي للتركيب في الجملة عند العرب فيما لا يجوز فيه تغيير يخل بالمعنى والإعراب كالفصل بين الجزأين شديدي التلازم، أو كالتقديم والتأخير فيما لا يجوز معه ذلك، أو كالحذف الذي لا يجوز ... الخ

وإذا حدث تغيير في تركيب الجملة وخالفت هذا الأصل قالوا عن هذا التركيب : إنَّه مخالف للأصل، ولا يجوز إلَّا في الشعر للضرورة . (٢)

وقد نظر العلماء في العصر الحديث إلى هذه التراكيب النحوية وما يستعمل منها على الأصل وأطلقوا عليه مصطلح : التركيب (التوليدي) .

أمَّا التركيب الذي حدث فيه تغيير عن الأصل فقد أطلقوا عليه مصطلح : التركيب (التحويلي) .

---

(١) ينظر : لمع الأدلة للأنباري ص ٨٠ ، ٨١ والإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي للدكتور/ محمود فجال ص ٦٥ ، ١٥٧ ،١٧٣ ، ٣٥١

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ٩٨/١ ، ١٢٣ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ،١٧٩ ، ١٦٤/٢ ، ١٦٦–١٦٨ ، ٢٨٠ والمقتضب للمبرد ١٩٧/٣ ، ١٩٢/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٢ ، ١٢٣ ، ٣٥١

وكان من أسس مدرسته على هذين المصطلحين، وصاحب هذه المدرسة هو العالم الأمريكي : أفرام نعوم تشومسكي، مؤسس المدرسة : التوليدية التحويلية في علم النحو . (١)

وفي سنة ١٩٥٧ م أصدر تشومسكي كتابه الأول (التراكيب النحوية)، وقد تُرجم الكتاب إلى اللغة العربية سنة ١٩٨٧ م، ومنذ ذلك الحين تغير اتجاه اللغة من المنهج الوصفي المحض إلى منهج آخر جديد، وهو ما يعرف الآن بالنحو (التحويلي) .

حيث يرى تشومسكي أنَّ اللغة يجب أن تصاغ بشكل رياضي كما يسعى تشومسكي نحو التفسير بينما المدارس النحوية الموجودة قبله كانت تكتفي بالوصف فأراد أن ينتقل بالدرس اللغوي من خطوة الوصف إلى خطوة التفسير .(٢)

وقد استخدم تشومسكي كلمة توليدي generative عوضاً عن أي كلمة أخرى؛ لأنَّ النحو في نظره يخضع لقواعد تشبه قواعد الرياضيات .

والتوليد، والتحويل عنصران يجب أن ينتجا جملاً قواعدية فقط، غير أنَّ التحويل عملية عقلية ثانية بعد التوليد . (٣)

عناصر تغيير التركيب من التوليدي إلى التحويلي :

هناك عناصر تطرأ على التركيب فيتغير عن وضعه الأصلي (التوليدي) إلى التركيب الظاهري (التحويلي) وهذه العناصر منها :

التقديم والتأخير(الترتيب)، والزيادة، والحذف، والفصل بين الجزأين والإحلال وهو : الاستبدال الموقعي للكلمات داخل التركيب ...الخ (٤)

---

(١) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها(منهج وتطبيق) د/ خليل أحمد عمايرة ص٥٣

(٢) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها(منهج وتطبيق) د/ خليل أحمد عمايرة ص٦٠

(٣) المرجع السابق ص ٥٦ بتصرف

(٤) ينظر : في نحو اللغة وتراكيبها ص ٦٦ ، ٦٧ ومباحث في علم اللغة واللسانيات ص ٣٠١ تأليف د/ رشيد عبد الرحمن العبيدي

إنَّ كل قواعد تحويلية هي توليدية إذ لا توجد قواعد تحويلية إلَّا وهي توليدية في الوقت نفسه، لكن ليس بالضرورة أن تكون كل قواعد توليدية تحويلية إذ قد تكون القواعد توليدية، ولكن ما هي بتحويلية أي : باقية على الأصل. (١)

وبناءً على ما تقدم فالجمل التي لم تخالف الأصل في التركيب تُسمى جمل توليدية، وما حدث فيها من تغييرات تطرأ على الجملة فهي جمل تحويلية .

والفرق بينهما أنَّ الجملة التوليدية خالية من عناصر التحويل التي سبق ذكرها، فهي جملة بسيطة، أمَّا الجملة التحويلية فهي التي دخلها عنصر من عناصر التحويل السابق ذكرها، مع دلالتها أيضاً على معنى يحسن السكوت عليه .

والحقيقة أنَّ ما قاله العالم الأمريكي تشومسكي فيما يتعلق بأنَّ النحو قواعد تشبه قواعد الرياضيات، وما يتعلق بالجملة التوليدية، والجملة التحويلية، وما يتعلق بالنحو التفسيري للنصوص ليس جديداً في اللغة العربية، ولا في علم النحو، وليس استدراكاً على علمائنا الأوائل – رحمهم الله – فما قاله لا يختلف عما قاله النحويون القدماء، والاختلاف فقط في تغيير وتطوير المصطلح النحوي، فلنتأمل ونناقش ما قاله تشومسكي وما قاله النحويون القدماء.

فنظريته أنَّ النحو قواعد تشبه قواعد الرياضيات فهذا ما أصَّل به علماؤنا الأوائل الذين وضعوا علم النحو القواعد النحوية بما رصدوه من شواهد وأمثلة في اللغة العربية تكلمت بها العرب فوضعوا قواعد هذا العلم على هذه الشواهد وعلى ما تكلمت به العرب، فهي قواعد ثابتة لا تتغير، مثل قولهم : إنَّ الجملة الفعلية مركبة من : فعل وفاعل، وهي تبدأ بفعل، وأنَّ الفاعل فيها هو من أوجد الفعل، أو من قام به، وأنَّ ترتيبه في الجملة الركن الثاني بعد الفعل ؛ لأنَّ الفعل عامل في الفاعل وأصل كل عامل أن يتقدم على معموله (٢) ، ولأنَّ

(١) ينظر : قواعد تحويلية للغة العربية د/ محمد علي الخولي ص ٩ بتصرف
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١

موافقة العرب بتقدير تقديم الفعل متيقنة وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوك فيها، فلا عدول عن تقدير التقديم [١]، فالجملة الفعلية : سافرَ زيدٌ، صورتها كالآتي:

الفعل	+	الفاعل
سافرَ		زيدٌ

وما جاء على غير هذا الترتيب في الجملة الفعلية، فهو مخالف للأصل وتغيير عن القاعدة الثابتة، ولا يصح في الجملة الفعلية تقديم الفاعل على الفعل ؛ لأنَّه لو تقدم الفاعل على الفعل خرجت عن كونها جملة فعلية وصارت جملة اسمية يعرب فيها الاسم المتقدم مبتدأ والفعل خبر، ففي الجملة السابقة : سافرَ زيدٌ، لو تقدم الفاعل وهو الاسم وقلت : زيدٌ سافرَ، صارت جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر .

وقول النحويين العرب : إنَّ المبتدأ : كل اسم ابتديء ليبنى عليه كلام، فالمبتدأ والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه. [٢]

فالجملة الاسمية : محمدٌ مجتهدٌ، مكونة من : مبتدأ وخبر، وأنَّ ترتيب الخبر في الجملة الركن الثاني بعد المبتدأ، وصورتها كالآتي :

المبتدأ	+	الخبر
محمدٌ		مجتهدٌ

وما جاء على غير هذا الترتيب في الجملة الاسمية فهو مخالف للأصل وتغيير عن القاعدة الثابتة التي اعتمدها النحويون .

وكذلك الحكم الإعرابي الذي رصده النحويون وبنوا عليه قواعدهم في هذه الجمل كقولهم : إنَّ الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب والاسم إذا تقدمه حرف جر فهو مجرور هذا الحكم بنى عليه النحويون قواعدهم في الإعراب فهي قواعد ثابتة لا تتغير .

---

(١) ينظر : المرجع السابق ١٢١/٢

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ١٢٦/٢

وقد نظر النحاة العرب إلى القواعد على أنَّها قوانين لابد أن تفرض على المتكلمين لذلك لجأوا إلى التأويل والتقدير والحذف وغير ذلك فتكلفوا فيها، وذهب عبد القاهر الجرجاني في حكمه على النحو أنَّه مجموعة قوانين لا بد من مراعاتها فقال : "واعلم أن ليس النظم إلَّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله . " (١)، وهكذا فهذه قواعد ثابتة تشبه قواعد الرياضيات .

وأمَّا ما عبر عنه تشومسكي بالجمل التوليدية، أو التركيب التوليدي في الجملة، ويعني به التركيب البسيط للجملة بالمعنى الظاهر لها دون تغيير في شكلها فهو ما عبر عنه علماؤنا الأوائل بالأصل في التركيب، أو قضية الأصل والفرع مثل قولهم : المفرد أصل الجمع، والجملة الفعلية مركبة من : فعل وفاعل، والأصل فيها أن يأتي الفعل ثم يليه الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، والجملة الاسمية صدرها اسم مبتدأ، والأصل فيها أن يأتي المبتدأ ثم الخبر، أو المسند ثم المسند إليه، وتقدم المبتدأ ؛ لأنَّه العامل في الخبر كالجار والفعل، قال سيبويه :" فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده." (٢)

وقال سيبويه أيضاً : " فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى ؟"(٣) وقال أيضاً : " كان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم . " (٤)

وما عبر عنه تشومسكي بالجمل التحويلية، أو التركيب التحويلي في الجملة قد فطن إليه علماؤنا أيضاً منذ تقعيد القواعد النحوية وقالوا : إنَّ ما جاء بالتقديم والتأخير في الجملة فهو مخالف للأصل كقولهم : الأصل تأخير الخبر وتقديم

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ص ٥٥
(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ٧٨/٢، ٩٨/١
(٣) المرجع السابق ١١٠/١
(٤) المرجع السابق ١٣٧/١

المبتدأ، وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال كما كان ثابتاً في الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه.(١)

وعند النحويين العرب أيضاً أنَّ ما حدث في الجملة بالفصل بين المتلازمين، أو بالحذف، أو بالزيادة، وغير ذلك فهو مخالف للأصل، وصارت الجملة متحولة عن الأصل . (٢)

فكل هذه القضايا تمثل مظاهر التحويل في الجملة وفي النحو العربي وقد ذكر سيبويه في كتابه كثيراً من هذه العناصر التي تطرأ على الجملة وعلى التركيب من تقديم وتأخير، وحذف ، وزيادة وغير ذلك . (٣)

ويذكر سيبويه في كلامه عن العرب أنَّهم : " مما يُغيِّرون الأكثر في كلامهم " (٤)، والتغيير هو التحويل عند تشومسكي .

ولم يكن هذا الرصد من التغيير في التركيب عند سيبويه فقط، فقد ذكر ابن جني أيضاً هذه التغييرات التحويلية في كتابه الخصائص في باب طويل سماه: (باب في شجاعة العربية) قال في مقدمته: " اعلم أنَّ معظم ذلك إنَّما هو: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف . " (٥) ثم ذكر ابن جني هذه التغييرات بالتفصيل والشواهد من استعمال العرب .

وقد ذكر هذه التغييرات أيضاً من العلماء العرب عبد القاهر الجرجاني فهو أكثر من تكلم عن قضية التقديم والتأخير، وأنَّ له دوراً كبيراً في التعبير عن المعاني وبلاغة الكلام، ومنه قوله : " واعلم أنَّ تقديم الشيء على وجهين : تقديم يقال إنَّه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٢

(٢) ينظر : الخصائص لابن جني ٢/ ٣٤٤ – ٤١٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١ ، ١١٨/٢

(٣) ينظر : الكتاب ٣٤/٢ ، ٣٨

(٤) ينظر : المرجع السابق ٢٠٨/٢

(٥) الخصائص ٢ / ٣٤٤ – ٤١٧

حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه ... وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه ... ومن هذا قولنا : ضربتُ زيداً وزيدٌ ضربتُ، لم تقدم (زيداً) على أن يكون مفعولاً منصوب بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع خبر له."(١)

ومعنى قول النحويين القدماء مخالف للأصل أي : تركيب تحويلي قد يقصده المتكلم من ناحية الصناعة اللفظية فقط لغرض بلاغي كالتقديم والتأخير، والحذف، والزيادة، والإثبات والنفي والفصل، وغير ذلك .

وقد يضطر المتكلم إلى هذه التغييرات إذا كان في شعر للضرورة الشعرية محافظة على الوزن والقافية .

وهذه التغييرات عن الأصل، أو ما عبر عنه تشومسكي بالتحويلات النحوية جاءت في الصناعة اللفظية فقط، أمَّا المعنى فلا اختلاف فيه، ولا تغيير فيه مما أقر النحويون بجوازه، أو بتعبير آخر لا يتنافى التغيير والتحويل اللفظي مع المعنى المراد الذي أراده المتكلم والذي يفهمه السامع، فمثلاً إذا قلت : زيدٌ كريمٌ، هذه جملة بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر، لا تغيير فيها جاء المبتدأ وبعده الخبر، فإذا زاد المتكلم وأحدث تغييراً في هذا التركيب وفصل بين المبتدأ والخبر، وهو ما يسمى بمخالفة الأصل عند النحويين القدماء، وبالتركيب التحويلي عند المحدثين، وقال : زيدٌ الذي كان عندك كريمٌ، فهذا التغيير الذي طرأ على هذا التركيب لم يغير المعنى، وهو إسناد الكرم إلى زيد، قد يكون زاد العبارة والجملة وضوحاً وهذا لغرض لفظي أراد المتكلم أن يؤكده للسامع وهذه أمور يراعي فيها المتكلم أحوال السامع، ولا إخلال فيها بالمعنى، وقال فيها النحويون رأيهم من حيث جواز هذا التغيير، أو عدم جوازه بما يخص الصناعة النحوية ، وهكذا .

(١) ينظر : دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص ١٨٤

وأمَّا ما نُقل عن تشومسكي بأنَّه انتقل بالنحو من النحو الوصفي إلى النحو التفسيري فهذا ما تناوله علماؤنا القدماء أيضاً بعد تقعيد القواعد النحوية .

فالتفسير لغة هو : كشف المراد عن اللفظ المشكل . (١)

وعند النحويين هو : بيان معنى الكلمة المفردة في الجملة حتى يظهر أثرها وأداؤها الوظيفي من حيث كونها عاملة أو معمولة، وبيان موقعها وترتيبها في الجملة، وما تدل عليه من إثبات أو نفي، وغير ذلك .

والنحويون القدماء منذ عصر الخليل وتلميذه سيبويه كانوا يسعون إلى تفسير كلام العرب بما يؤدي إلى الكشف عن نوع الجملة، ووظائف مفرداتها، والربط بين هذه المفردات، وقضية العامل وأثره في المعمول، وما يعرض للجملة بوجه عام من أحوال تغيرها عن الأصل من تقديم وتأخير بين مفرداتها، وزيادة، وحذف، وفصل بين الجزأين، وغير ذلك، وهذا موجود باستفاضة في كتاب سيبويه (الكتاب) وهو أول مُؤلَّف في النحو يصل إلينا في هذا العلم، وما جاء بعده من كتب، فقد تناول النحويون القدماء النصوص والشواهد بالتفسير والتحليل والكشف عن المعنى العميق فيها والألفاظ المشكلة، والعامل وأثره حتى يتسنى إعرابها على الوجه الذي يدل عليه المعنى ؛ لأنَّ الإعراب فرع المعنى، وبهذا الإجراء في التراكيب انتقل النحو من مرحلة الوصف وتقعيد القواعد الأساسية إلى مرحلة التفسير وبيان التغيير الطارئ في هذه النصوص وتفسيرها، وكان العصر الذهبي لهذا التحول هو عصر علماء بغداد، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، وغيرهم.

ومن هذه النصوص ديوان الحماسة لأبي تمام، فقد تناوله كثير من النحويين بالتفسير والتحليل وإظهار ما جاء فيه على الأصل، وما خالف فيه الأصل، ومنهم العالم الجليل ابن جني في تنبيهه على شرح مشكل أبيات الحماسة،

(١) ينظر : لسان العرب (ف س ر) ٣٤١٢/٥ ، ٣٤١٣

وتعقبه لما قاله الشعراء من مخالفات نحوية مما جمعه أبو تمام في هذا الديوان .

وما عليه مدار البحث من هذه المخالفات النحوية هو ما خالف الأصل في التراكيب، وحدث فيه انحراف نحوي أي : خطأ نحوي، أو تغيير لفظي تركيبي خالف به الصناعة النحوية القواعدية، كما سيأتي .

رابعاً : الحكم النحوي على التراكيب التي حدث فيها انحراف.

تنوع حكم النحويين على هذه النصوص وما فيها من تراكيب وما طرأ عليها من تغيير عن الأصل بالتحول اللفظي ما بين ما قيل عنه : إنَّه لحن، وما قيل عنه : إنَّه ممتنع، أو قبيح، أو شاذ، وهكذا حسب درجة مخالفة هذا التركيب للصناعة النحوية، والقواعد الثابتة التي عليها اللسان العربي، وأكثر استعمال العرب .

وهذه بعض صور انحراف التراكيب، وحكم النحويين عليها، والأمثلة على ذلك فيما يأتي :

١ – الانحراف النحوي في التراكيب بالفصل بين المتلازمين شديدي التلازم، ومنه الفصل بين حرف الجر والمجرور، مثل قول الشاعر : [١]

إنَّ عمراً لا خيرَ في اليوم عمرٍو ** إنَّ عمراً مخيَّر الأحزان

أراد : لا خيرَ اليومَ في عمرٍو، ففصل بين حرف الجر " في " وبين المجرور " عمرو" بالظرف " اليوم " .

وكذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه مثل قول الشاعر : [٢]

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله ، ينظر النهاية لابن الخباز ٩٣٣/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٣٢/٢ والدرر ٤٠/٢ والمساعد ٣٠١/٢ والارتشاف ١٧٦١/٤ والأشموني ١٧٨/٢

(٢) البيت من الوافر ، قائله : أبو حية النميري ، ينظر : الكتاب ١٧٩/١ والمقتضب ٣٧٧/٤ والأصول ٢٢٧/٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٨/٢ والخصائص ٣٨٤/٢ والأمالي الشجرية ٢٥٠/٢ والدرر ٦٦/٢ والخزانة ٢٥٣/٢ والأشموني ٢٧٨/٢

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً ** يهوديٍّ يُقاربُ أو يزيلُ

أراد : بكفِّ يهوديٍّ ففصل بين المضاف " كفّ " وبين المضاف إليه "يهودي" بالظرف "يوماً" وهو أجنبي عن المضاف .

رأي النحويين في هذا الانحراف التركيبي :

يرى أكثر النحويين أنَّه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور إلَّا في الشعر للضرورة، وهذا رأي سيبويه، قال : " لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور إلَّا في شعر . " (١)، وقال أيضاً : "ولا يجوز :

يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار . (٢)

إلَّا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ." (٣)

فقد حكم سيبويه على الفصل بين الجار والمجرور أنَّه لا يجوز إلَّا في الشعر للضرورة ولم يقل بقبحه .

بينما صرح ابن جني بقبحه فقال : " والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه . " (٤)، وقال أيضاً : " كلما ازداد الجزآن اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما ." (٥)

وقد خصه ابن مالك بالضرورة ولم يقل بقبحه فقال في الألفية في الفصل بين المضاف والمضاف إليه : (٦)

فصل مضاف ....

فصلُ يمينٍ واضطراراً وجدا ** بأجنبيٍّ أو بنعتٍ أو ندا

---

(١) ينظر : الكتاب ١١١/٣

(٢) وهو رجز لا يعرف قائله ، ينظر : الأمالي الشجرية ٢٥٠/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ ، ٤٦ والخزانة ١٠٨/٣

(٣) الكتاب ١٧٦/١ ، ١٧٧

(٤) ينظر : الخصائص ٣٧٦/٢

(٥) المرجع السابق ٣٧٢/٢

(٦) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للأشموني ٢٧٧/٢

وقال في شرح التسهيل : " وقد يفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف أو مفعول به أو جار ومجرور، ولا يكون ذلك إلَّا في ضرورة ." (١)
وهذا ما قاله أبو حيان أيضاً . (٢)
بينما نُقل عن الكسائي أنَّه أجاز الفصل بين الجار والمجرور في الاختيار ولم يقل بقبحه قال ابن مالك : " وحكى الكسائي في الاختيار الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو : اشتريته بواللهِ درهم، والمراد : بدرهم والله، أو والله بدرهم ." (٣)
وأجاز ابن هشام أيضاً الفصل بين الجار والمجرور بالفعل في الاختيار فقال : " بين الجار والمجرور كقوله : اشتريته بأرى ألفِ درهم ." (٤)
٢ – الانحراف النحوي في التراكيب بالتقديم والتأخير، ومنه تقديم خبر ما زال عليها مثل : فاضلاً ما زال زيدٌ .

رأي النحويين في هذا الانحراف التركيبي .

اختلف النحويون في هذا الانحراف عن القاعدة النحوية بالتقديم والتأخير، فيرى أكثر النحويين أنَّه لا يجوز ؛ لأنَّ "ما" النافية لها صدر الكلام فلا يجوز تقديم الخبر عليها ، ولذلك جرت مجرى حرف الاستفهام في تعليق أفعال القلوب . (٥)
وقد أجاز ابن كيسان هذا التقديم مع النفي بما، مع أنَّه موافق للبصريين في أنَّ "ما" لها صدر الكلام ؛ لأنَّه نظر إلى أنَّ : ما زال زيدٌ فاضلاً، بمنزلة : كان زيدٌ فاضلاً ، في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر . (٦)

---

(١) شرح التسهيل ١٩٤/٣
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٦١/٤
(٣) ينظر : شرح التسهيل ١٩٤/٣وارتشاف الضرب ١٧٦٢/٤ والمساعد٣٠١/٢
(٤) ينظر : مغني اللبيب ٣٩٢/٢
(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١
(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١

وقد أجاز الكوفيون إلَّا الفراء ما أجازه ابن كيسان ؛ لأنَّ "ما" عندهم ليس لها تصدير مستحق، حكى ذلك عنهم ابن كيسان .(١)

وقد منع ابن مالك تقديم خبر ما زال عليها واعترض على ابن كيسان بأنَّ هذا الذي اعتبره ضعيف ؛ لأنَّ عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم .(٢)

ومن الانحراف النحوي التركيبي بالتقديم أيضاً تقديم خبر ليس عليها مثل : قائماً ليس زيدٌ، فقد اختلف النحويون في هذا التركيب فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري، ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني وابن مالك ؛ لأنَّ " ليس" فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب . (٣)

٣ – الانحراف النحوي في عطف النسق مثل : قام زيدٌ وعمرٌو أكرمتُه، فصورة هذا العطف فيها انحراف تركيبي عن القاعدة النحوية ؛ لأنَّه عطف جملة اسمية على جملة فعلية، فليس فيها توافق بين المعطوف والمعطوف عليه، والتوافق في العطف أوْلى، وهو الأصل، فلم يختلف النحويون في عطف جملة على جملة، فهذا محل اتفاق بينهم، ولكن اختلفوا في هذا الانحراف التركيبي بعطف جملة اسمية على جملة فعلية، أو العكس، وهم في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً، وذلك للعلة السابقة وهي عدم المعادلة في العطف بتخالف الجملتين .

الثاني: الجواز مطلقاً بالواو وغيرها، وهذا هو المرجح عند النحاة، وهو المفهوم من قولهم في نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته، نصب "عمرو" أرجح من رفعه؛ لأنَّ

(١) المرجع السابق ٣٥١/١
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١
(٣) المرجع السابق ٣٥١/١

تناسب الجملتين أوْلى من تخالفهما، والنصب من المرجحات هناك في باب الاشتغال.

فعلى هذا الرأي الرفع جائز مطلقاً، والنصب أرجح .

الثالث: وهو لأبي علي الفارسي أنَّه يجوز في العطف بالواو فقط، يعني أنَّه يجوز عطف الاسمية على الفعلية، والعكس إذا كان حرف العطف هو الواو.(١)

٤ – الانحراف النحوي في البدل، ومنه إبدال المضمر من الظاهر، مثل : رأيت زيداً إياه، فقد اختلف النحويون في هذا التركيب، فأجازه بعضهم، ومنعه بعضهم قال ابن مالك : " والصحيح عندي أن نحو : رأيت زيداً إياه، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً ." (٢)، ومنه إبدال المضمر من المضمر، مثل : رأيتك إياك، قال ابن مالك : " وأمَّا : رأيتك إياك، فقد تقدم في باب التوكيد أنَّ البصريين يجعلونه بدلاً، وأنَّ الكوفيين يجعلونه توكيداً، وأنَّ قول الكوفيين عندي أصح . " (٣)

٥ – وهناك صور أخرى للانحراف النحوي في التراكيب تتعلق بالجملة وقد اختلف حكم النحويين عليها كما سيأتي تفصيله في شرح ابن جني لديوان الحماسة .

وقد أُطلق مصطلح الانحراف النحوي على هذه التراكيب التي سبق بيانها نظراً؛ لأنَّ التغيير الذي يحدث فيها هو خطأ نحوي تركيبي ؛ لأنَّه تغيير عن القاعدة النحوية الثابتة، فهذا يقتضي معه مراجعة هذه القاعدة، وبناءً عليه يُحكم على هذا التركيب أنَّ فيه انحراف نحوي تركيبي، وحكمه من الناحية النحوية القواعدية بالمنع، أو بالقبح، أو باللحن إلى غير ذلك.

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢/ ٤٨٥ وسر صناعة الإعراب ص ٢٥٤، ٢٥٥

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٢

(٣) المرجع السابق ٣/٣٣٢

وما أتناوله بالاستقراء والدراسة الموضوعية في هذا البحث مما جاء في شرح ابن جني لمشكل أبيات الحماسة هو ما فيه إشكال نحوي أو انحراف نحوي ظاهر في التركيب، وكان لابن جني موقف منه، وحكم عليه بأنَّه لحن، أو ممتنع، أو قبيح، فهو الذي عليه مدار البحث ؛ لأنَّه خالف استعمال العرب والصناعة النحوية، وحاول ابن جني أن يجد له تخريجاً يتماشى مع المعنى المراد والقواعد النحوية، ويتمثل ذلك في شكلين من التراكيب :

الأول : ما حدث فيه انحرف بتغيير في مكان التركيب بالتقديم والتأخير، أو بالفصل بين المتلازمين شديدي الاتصال كما سبق بيانه في النوع الأول من التلازم التركيبي المدمج .

الثاني : ما حدث فيه انحرف بتغيير في صورة التركيب وما ينبغي أن يكون عليه من التوافق كما في العطف (عطف النسق) بين المعطوف والمعطوف عليه، أو بين المبدل منه والبدل، أو بين نوع فعل جملتي الشرط والجواب مما جاءت عليه التراكيب العربية كما سيأتي تفصيله في المباحث الآتية .

المبحث الثاني

الانحراف النحوي في التراكيب بالفصل بين المتلازمين

التلازم التركيبي – كما سبق – نوعان :

الأول : تلازم تركيبي مدمج .

الثاني : تلازم تركيبي منفصل .

والنوع الأول : التلازم التركيبي المدمج ،وهو ما جاء فيه الإشكال والانحراف النحوي عن القاعدة ،وما جاء بالفصل فيه بين المتلازمين شديدي الاتصال في شرح ابن جني لمشكل أبيات الحماسة يشمل الصور الآتية :

الصورة الأولى

الفصل بين بعض الصلة وبعض .

الموصولات كلها اسمية كانت، أو حرفية يلزم أن تقع بعدها صلة تبين معناها، فالموصول لا يستقل بنفسه بدون الصلة فلا تقول : جاء الذي، فلا فائدة من هذا التركيب حتى تأتي بالصلة فتقول : جاء الذي أكرمته، أو جاءَ الذي نجحَ في الامتحان، وهكذا .

وللموصول مع الصلة شبه بشطري الاسم، وأشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج مثل : بعلبك، فإنَّ المفرد مباين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدرهما في عجزيهما، والمركب مزج خال من تلك المباينات فكان شبهه أولى بالاعتبار .

وللموصول وصلته ما لجزأي الاسم من الترتيب بتقديم الموصول وتأخير الصلة، وكما وجب الترتيب وجب منع الفصل بين الموصول وصلته.[1] ووجب أيضاً من باب أوْلى منع الفصل بين بعض الصلة وبعض لشدة تلازمهما، هذا هو الأصل .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ وارتشاف الضرب ١٠٤٠/٢

وما جاء على غير هذا الأصل في هذا التركيب يُعدُّ انحرافاً نحوياً، ومما جاء من شواهد وفيها فصل بين بعض الصلة وبعض في ديوان الحماسة قول الشاعر، وهو عَقيلُ بن عُلَّفة : (١)

وأبغضُ مَن وضعتُ إليَّ فيهِ ** لِساني مَعشرٌ عنهم أَذُودُ

التركيب الأصلي (التوليدي) للموصول وصلته في هذا الشاهد هو :

مَنْ وضعتُ فيه لساني، فحدث انحراف نحوي (تحويلي) في هذا التركيب بالفصل بين بعض الصلة وبعض، وصورته كالآتي :

الموصول + بعض الصلة + الفاصل + باقي الصلة

مَن وضعتُ إليَّ فيه لساني

وما فُصل به بين بعض الصلة وبعض في هذا التركيب أجنبي عن الموصول والصلة، وهو" إليَّ " قال ابن جني :" فإليَّ " على ما ترى متصلة بـ"أبغض"، ومعمولة له، وقد فصلت بها بين " وضعت " و" فيه لساني " وكلاهما من صلة " مَن " . (٢)

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب ممتنع، لأمرين :

الأول : أنَّ الفصل فيه جاء بين جزأين شديدي التلازم، وهما بعض الصلة وبعض.

الثاني : أنَّ ما فُصل به أجنبي عن الموصول والصلة فهو متعلق بالفعل السابق على الموصول وهو " أبغض "ومعمول له – كما سبق –

---

(١) والبيت من الوافر ، ينظر : ديوان الحماسة برواية أبي منصور الجواليقي ص ٧٥ والأغاني ٨١/١١ وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٠١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/١ والارتشاف ١٠٤٢ والمساعد ١٧٦/١ وشفاء العليل ٢٤٨/١ والدرر ٦٤/١ وخزانة الأدب ١٥٦/٩ والهمع ٨٨/١ ومنتهى الأريب لابن الملا ص ٩٣

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ١٣٢

وتخلصاً من هذا المحذور فقد خرَّج ابن جني هذا التركيب على وجه آخر في إعراب "مَن" فقد جعلها موصوفة وليست موصولة فقال : "وإذا كان الأمر كذلك عدلت بـ"مَن" عن أن تكون موصولة إلى أن تكون موصوفة، فإذا كانت موصوفة كان الفصل بين بعض الصفة وبعض أسهل منه بين بعض الصلة وبعض ." (١)

وهذا التخريج الذي قاله ابن جني على هذا الوجه فيه انحراف نحوي تركيبي أيضاً بالفصل بين بعض الصفة وبعض بالأجنبي عنهما وهو ممتنع أيضاً ؛ لأنَّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي عنهما فمن باب أَوْلَى يمتنع الفصل بين بعض الصفة وبعض لشدة تلازمهما .

موقف النحويين من هذا التركيب :

أكثر النحويين اختاروا الوجه الإعرابي الأول في هذا الشاهد – أعني أنَّ "مَن" موصولة وليست موصوفة – وما حدث في هذا التركيب هو انحراف عن القاعدة النحوية، ورأيهم أنَّ هذا التركيب يُعدُّ شاذاً ؛ لأنَّ فيه فصل بين بعض الصلة وبعض، وهذا قبيح ولا يجوز إلَّا في الضرورة، لشدة اتصال أجزاء الصلة ببعض وأيضاً لأنَّ ما فُصل به أجنبي عن الموصول والصلة قال ابن مالك : " ومن الفصل الذي يُعدُّ شاذاً لكونه أجنبياً محضاً قوله :

وأبغض مَن وضعتُ إليَّ فيه ** لساني .... البيت " (٢)

وهذا ما قاله أبو حيان أيضاً، فقد ذكر أنَّه لا يجوز الفصل بين بعض ما هو من تمام الصلة وبعض بأجنبي إلَّا ما شذ، ولا يخبر عن الموصول، ولا يستثنى منه إلَّا بعد استيفاء متعلقات صلته، فلا يجوز أن تقول : جاءني الذي يكرم محسنٌ زيداً، تريد : الذي يكرم زيداً محسنٌ . (٣)

---

(١) المرجع السابق ص ١٣٢ ، ١٣٣

(٢) شرح التسهيل ٢٣٣/١

(٣) ينظر : الارتشاف ١٠٤٢/٢

وقد حملَ البغدادي في كتابه خزانة الأدب هذا الشاهد على التقديم والتأخير والفصل في الجملة المذكورة، وقد اختار الوجه الثاني في إعراب "مَن" وهو أن تكون موصوفة – وهذا ما اختاره ابن جني كما سبق – فقال البغدادي : " وأبغض مَن وضعتُ إليَّ فيه ** لساني ... البيت

فيه تقديم وتأخير وأصله : وأبغض مَن وضعت لساني فيه إليَّ معشر أذود عنهم، أي : أبغض الأشياء إليَّ أن أهجو معشري الذين يلومني الذبّ عنهم، فـ"مَن" هنا نكرة موصوفة وصفته الجملة التي هي " وضعت لساني فيه " وقد فصل بينهما بقوله : "إليَّ" وهو أجنبي منها، وهذا في الصفة أقرب منه في الصلة . " (١)

وفيما قاله البغدادي هنا ملاحظتان :

الأولى : أنَّه قال إنَّ التركيب في هذا البيت فيه تقديم وتأخير أي : تقديم الجار والمجرور " إلي" على بعض الصفة " لساني " ثم ذكر أنَّه فصل بين الصفة والموصوف بالجار والمجرور، وما قاله النحويون هو الفصل بين بعض الصلة وبعض، أو بين بعض الصفة وبعض .

الثانية : أنَّ تقديره معنى البيت بقوله : معشري الذين يلزمني الذبّ عنهم . يوحي أنَّ " مَن" موصولة مع أنَّه قال إنَّها نكرة موصوفة .

وما حدث في هذا التركيب من الفصل بين بعض الصلة وبعض انحراف وتغيير عن القاعدة النحوية التي تمنع الفصل بين بعض الصلة وبعض لشدة اتصالهما، وما زاد هذا التركيب شذوذاً أنَّ ما فصل به أجنبي عن الموصول والصلة على اعتبار الوجه الأول أنَّ " مَن " موصولة – كما سبق – وأجنبي عن الموصوف والصفة على اعتبار الوجه الثاني أنَّ "مَن" موصوفة، ولكن على الوجه الثاني على اعتبار أنَّ "مَن" موصوفة أسهل، وهو ما اختاره ابن جني والبغدادي كما سبق .

---

(١) خزانة الأدب ١٥٨/٩

وإن كنت أرى أنَّ كليهما يُعدُّ شاذاً في التركيب والصناعة النحوية لما يأتي:

أولاً : أنَّ الموصوف والصفة أيضاً متلازمان وشدة احتياج الموصوف للصفة كشدة احتياج الموصول للصلة فهما من التلازم التركيبي المدمج كما سبق في التمهيد .

ثانياً : أنَّ ما فُصل به بين بعض الصفة وبعض أجنبي عن الموصوف والصفة فهو متعلق بالفعل السابق .

ثالثاً : أنَّ الفصل على اعتبار "مَن" موصوفة جاء بين بعض الصفة وبعض، وليس بين الموصوف والصفة ،فهو مثل الفصل بين بعض الصلة وبعض.

فهذا الانحراف النحوي التركيبي بالفصل سواء قلنا إنَّ" مَن" موصولة، أو موصوفة ممتنع، ولكن يمكن قبوله ؛ لأنَّه جاء في الشعر للضرورة، ولأنَّ ما فُصل به جار ومجرور، فهو وإن كان أجنبياً عن الموصول إلَّا أنَّ الجار والمجرور والظرف يغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما لكثرة دورانهما في الكلام، أمَّا ما جاء من الفصل بين بعض الصلة وبعض بغير الجار والمجرور، أو الظرف فقد حكم عليه النحويون أنَّه لحن وخطأ في الصناعة النحوية، ومنه الفصل بما يأتي :

١– الفصل بالبدل مثل قول الشاعر : [١]

لسنَا كمَن حَلَّتْ إيادٍ دارَهَا ** تَكريتَ تَرقب حُبَّها أنْ يُحصدَا

معناه : لسنا كمَن حلَّتْ دارَها، ثم أبدل " إياد " مِن " مَن حلَّتْ دارَها "، هذا الشاهد حمله النحويون على أنَّه لحن وخطأ في الصناعة النحوية قال ابن جني :" فإن حملته على هذا كان لحناً لفصلك بالبدل بين بعض الصلة

(١) البيت من الكامل ، قائله : الأعشي ، ينظر : ديوانه ص ٥٤ ورواية الديوان : جعلت إياد ، وتنظر حبها ، وتكريت : بلدة على نهر دجلة ، وينظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٧/٢ والمخصص ١٨٩/١٣ والخصائص ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١ والمساعد ١٨٦/١ وارتشاف الضرب ١٠٤١/٢ وشفاء العليل ٢٤٩/١ والمغني ٥٤١/٢ ولسان العرب (كرت)

وبعض فجرى ذلك في فساده مجرى قولك : مررتُ بالضاربِ زيد جعفراً، وذلك أنَّ البدل إذا جرى على المبدل منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه، فكيف يسوغ ذلك أن تبدل منه، وقد بقيت منه بقية هذا خطأ في الصناعة."(١)

وقد خرَّج النحويون هذا الشاهد على غير الفصل بين بعض الصلة وبعض، قالوا : هو على إضمار فعل نُصب به المفعول بعد البدل واستكمال صلة الموصول قبل البدل قال ابن جني : " وإذا كان المعنى عليه أضمرت ما يدل عليه " حلَّتْ" فنصبت به "الدار" فصار، تقديره : لسنا كمَن حلَّتْ إيادٍ، أي كإياد التي حلَّتْ، ثم قلت من بعده : حلَّتْ دارَها، فدل " حلَّتْ" في الصلة على " حلَّتْ" هذه التي نصبت " دارَها" . "(٢)

وقال هذا التخريج من النحويين أيضاً ابن عصفور (٣)، وأبو حيان (٤)، وابن عقيل (٥).

٢ – الفصل بالجملة الاسمية :

ومنه قولهم : جاءني الذي جودُه والكرمُ زينٌ مبذولُ، فصل بين بعض الصلة وبعض وهي " جودُه مبذولُ " بالجملة الاسمية وهي " والكرمُ زينٌ"، قال أبو حيان عن هذا الفصل : إنَّه قبيح ؛ لأنَّه فصل قبل استكمال الصلة بجملة اسمية مبتدأ وخبر (٦).

(١) ينظر : الخصائص ٣٨١/٢ ، ٣٨٢
(٢) ينظر : الخصائص ٣٨١/٢ ، ٣٨٢
(٣) ينظر : شرح الجمل ١٨٦/١
(٤) ينظر : الارتشاف ١٠٤١/٢
(٥) ينظر : المساعد ١٧٧/١
(٦) ينظر : الارتشاف ١٦١٣/٣

الصورة الثانية

الفصل بين الفعل والفاعل

الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزأين، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين وتتم به الفائدة، فهما مِن المتلازمين إلَّا أنَّ المبتدأ والخبر من النوع الثاني، وهو التلازم التركيبي المنفصل أي : يجوز الفصل بينهما بالأجنبي وغيره – كما سبق –، أمَّا الفعل والفاعل فهما من النوع الأول وهو التلازم التركيبي المدمج – كما سبق – فالقياس ألَّا يفصل بينهما إلَّا بما ليس بأجنبي عنهما ؛ لأنَّ الفعل شديد الاحتياج إلى اتصال الفاعل به لإظهار مَن فعل هذا الفعل، هذا هو التركيب الأصلي (التوليدي) لجملة الفعل والفاعل، وقد جاء في ديوان الحماسة غير هذا الأصل، وهو قول الشاعر : المُساور بن هند بن قيس بن زُهير : [1]

إذا جارةٌ شُلَّتْ لسعدِ بن مالكٍ ** لها إبلٌ شُلتْ لها إبلانِ

التركيب الأصلي لهذا البيت : إذا جارةٌ لسعدِ بن مالكٍ شُلَّتْ لها إبلٌ ... الخ فحدث فيه انحراف نحوي تركيبي بالفصل بين الفعل والفاعل، وصورته كالآتي:

الفعل	+	الفاصل	+ الفاعل
شُلَّ		لسعد بن مالك	إبلٌ

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب خطأ ؛ لأنَّه فُصل فيه بين الفعل والفاعل بالأجنبي عنهماٌ قال : " أراد : إذا جارةٌ لسعدِ بن مالكٍ شُلتْ لها إبلٌ، ففصل

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦٣/٤ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٩٧٩/٢

بين الفعل والفاعل بقوله : " لسعدِ بن مالك " وهو أجنبي ؛ لأنَّه متعلق بـ"جارة" وهو خطأ وغير معتقد . " [١]

وقد حكم ابن جني بالخطأ هنا على هذا التركيب ؛ لأنَّ ما فُصل به أجنبي عن الفعل والفاعل، ولكن نظراً لأنَّ ما فُصل به وإن كان أجنبياً عنهما إلَّا أنَّه جار ومجرور فلذلك يتسامح فيه عند ابن جني هو والظرف، ولا يجوز الفصل بغيرهما كالمفعول، قال ابن جني : " غير أنَّ هذا في الظرف وحرف الجر محتمل لسعتهما في الكلام كما جاز : كان فيك زيدٌ راغباً، ولا يجوز : كانت زيداً الحمى تأخذُ ." [٢]

رأي النحويين في الفصل بين الفعل والفاعل :

يرى البصريون أنَّه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل بأجنبي عنهما إلاَّ إذا كان ظرفاً ،أو جاراً ومجروراً لسعتهما في الكلام، فلا يجوز الفصل بالمفعول به، قال ابن السراج : " فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبين ما عمل فيه فنحو قولك : كانت زيداً الحمى تأخذُ، هذا لا يجوز ؛ لأنَّك فرقت بين (كان) واسمها بما هو غريب منها ؛ لأنَّ (زيداً) ليس بخبر لها ولا اسم."[٣]، وهذا ما اختاره ابن جني في قوله السابق. [٤]

أمَّا الكوفيون فقد أجازوا الفصل بين الفعل والفاعل بالمنصوب ما لم يعرض موجب البقاء على الأصل، أو الخروج عنه وخوف الالتباس بكونهما مقصورين، أو مضافين إلى ياء المتكلم، أو مشارين، أو نحوهما مما لا يظهر

---

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٥٢٢

(٢) المرجع السابق ص٥٢٢ ،٥٢٣وينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي١٦٦٤/٤

(٣) ينظر : الأصول في النحو ٢٣٧/٢

(٤) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٥٢٢ والأصول في النحو لابن السراج٧٧/١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٦٦٤ والمقدمة الجزولية في النحو ص٥١ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي٢/ ٩٧٩ والارتشاف ١٣٤٨/٣

فيه إعراب من غير دليل على تغيير الفاعل موجب لتقديم الفاعل على المفعول، هكذا قال ابن السراج في أصوله، والجزولي وغيرهما . (١)

وقد نازعهم ابن الحاج الإشبيلي، وقال : هذا الذي ذكروه لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض، والإلباس لا يعتبر على الإطلاق . (٢)

وقد وردت شواهد في اللغة العربية من الشعر والنثر بالفصل بين الفعل والفاعل بغير الظرف والجار والمجرور مما يرجح رأي الكوفيين، فقد جاء الفصل بالفعل الملغي، ومنه قولهم : قامَ أظنُّ زيدٌ، مذهب الكوفيين أنَّ الفعل " أظن " لا يجوز فيه إلَّا الإلغاء، والاسم المرفوع فاعل للفعل السابق، ولا يجوز رفعه على الابتداء، ولا يجوز نصبه، وصورة هذا التركيب كالآتي:

الفعل	+ الفاصل	+ الفاعل
قامَ	أظن	زيدٌ

ومذهب البصريين في هذا الفعل " أظن " أنَّه يجوز فيه الإعمال والإلغاء، فعلى الإعمال ليس في هذا التركيب فصل بين الفعل والفاعل، وإنَّما فيه تقديم جملة المفعول الثاني على الفعل العامل ومفعوله الأول، فتكون صورته كالآتي:

فعل المفعول الثاني	+ الفعل العامل النصب	+ المفعول الأول
قامَ	أظنُّ	زيداً

وقد رجَّح ابن مالك رأي البصريين فقال: "والصحيح جواز الرفع والنصب، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثان، وإذا رفعت فظاهر ." (٣)

وقد رجَّح أبو حيان رأي الكوفيين فقال: "والصحيح ما رآه الكوفيون." (٤)

---

(١) ينظر : الأصول في النحو لابن السراج ٧٧/١ والمقدمة الجزولية في النحو ص ٥١ والارتشاف ١٣٤٨/٣

(٢) ينظر : الارتشاف ١٣٤٨/٣

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/٢

(٤) ينظر : الارتشاف ٢١١١/٤ والمساعد ٣٣٦/١

ومن الفصل بالفعل الملغي أيضاً بين الفعل والفاعل قول الشاعر : [١]

شَجاكَ أظنُّ ربعُ الظَّاعنينَا ** ولم تعبأ بعذلِ العَاذلِينَا

يُروى هذا البيت برفع " ربع " وبنصبه، فالنصب على ما سبق من عمل الفعل" أظن" وتقديم جملة المفعول الثاني، وعدم الفصل، والرفع على الفصل بين الفعل " شجا" وبين الفاعل "ربعُ " بالفعل الملغي " أظن" وصورة هذا التركيب كالآتي :

الفعل	+ الفاصل	+ الفاعل
شجا	أظن	ربعُ

ورواية النصب تؤيد مذهب البصريين في جواز الإعمال والإلغاء، ورواية الرفع تؤيد مذهب الكوفيين في جواز الفصل بين الفعل والفاعل على ما تقدم. [٢]

وأرى أنَّ ما قاله البصريون هو الصحيح، وهو أنَّه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل إلاَّ بالظرف، والجار والمجرور لشدة تلازمهما واحتياج الفعل للفاعل، وخوفاً من الالتباس إذا فصل بالمفعول إذا كان الفاعل والمفعول مقصورين، أو مضافين إلى ياء المتكلم، أو مشارين، أو نحوهما مما لا يظهر فيه إعراب من غير دليل، أمَّا إذا كان الفصل بالظرف، أو الجار والمجرور، فإنَّه محتمل الفصل بهما سواء كانا متعلقين بالفعل والفاعل أو أجنبيين عنهما كما سبق في الشاهد الذي معنا في ديوان الحماسة ؛ لأنَّه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما لكثرة دورانهما في الكلام .

---

(١) البيت من الوافر، غير منسوب لقائل ، ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢ والدرر ١٣٦/١ والمغني ٣٨٧/٢ وشرح أبيات المغني ١٨٢/٦ والعيني ٤١٩/٢

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٨٧/٢ ومغني اللبيب ٣٨٧/٢

الصورة الثالثة

الفصل بين المصدر ومعموله

المصدر من الأشياء التي تعمل عمل الفعل أي : ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً وهو ثلاثة أنواع، قال ابن مالك في عمل المصدر وأنواعه : (١)

بِفِعلِه المصدر أَلحِق في العملِ ** مُضافاً أو مُجرداً أو مع أَل

ونظراً لأنَّ المصدر يعمل عمل الفعل بل هو أضعف من الفعل ؛ لأنَّه نائب مناب الفعل، فنحو : ضرباً زيداً، " زيداً " منصوب بـ"ضرباً " لنيابته مناب الفعل : اضرب، هذا هو الأصل في هذا التركيب، فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي ؛ لأنَّه كالموصول الذي يحتاج إلى صلة، فلا يُفصل بينه وبين صلته، وقد جاء على غير هذا الأصل في ديوان الحماسة وهو قول الشاعر: سيَّار بن قصير الطائي : (٢)

لو شَهِدتْ أمُّ القُدَيدِ طِعانَنَا ** بمَرعَشَ خَيلَ الأَرمَنيِّ أَرَنَّتِ

معنى البيت : لو شهدتْ بمرعش أمُّ القديد أن طعنا خيلَ الأرمني .

فحدث انحراف نحوي (تحويلي) في هذا التركيب لجملة المصدر ومعموله بالفصل بين المصدر ومعموله بالجار والمجرور الأجنبي عن المصدر، وصورته كالآتي :

المصدر	+ الفاعل	+ الفاصل	+ المفعول
طِعان	نا	بمرعش	خيلَ الأرمني

(١) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل٢/٨٨ ،٨٩

(٢) والبيت من الطويل ، ينظر ديوان الحماسة ص ٢٩ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٣/١وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ /١٢٥ومعجم البلدان ١٠٧/٥والتذكرة السعيدة ٨١/١ وعنوان النفاسة في شرح الحماسة للفاسي ١٢٧/١ ولسان العرب(رمن)

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب على هذه الصورة ممتنع ؛ لأنَّ فيه فصل بين المصدر العامل عمل الفعل وبين معموله بالجار والمجرور وهو أجنبي عن المصدر، ونفى أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بالفعل السابق ؛ لأنَّه سيؤدي إلى الفصل السابق فقال : " ولا يجوز أن تكون متعلقة بـ"شهدتْ" أي : لو شهدت بمرعش، وذلك أنَّك إن فعلت هذا أداك إلى الفصل بين الموصول الذي هو " طعاننا" وبين صلته التي هي منصوبة أعني "خيل الأرمني" به كما لا يجوز : عجب مِن إعطائك أخاك زيدٌ درهماً، أي : عجب زيدٌ مِن إعطائك أخاك درهماً ." (١)

التوجيه النحوي للشاهد عند ابن جني :

تخلصاً من الانحراف النحوي الممتنع عند ابن جني بالفصل بين المصدر ومعموله، فقد خرَّج ابن جني هذا الشاهد على الأوجه الآتية :

الوجه الأول : أن يكون تعلق الجار والمجرور وهو" بمرعش" بالمصدر وهو " طِعان" فتكون حينئذ فارغة – من الضمير – لتعلقها بالظاهر، وهذا الوجه رجَّحه ابن جني فقال : " وهو الظاهر " (٢)

وعلى هذا الوجه فلا يكون في البيت انحراف نحوي في التركيب ؛ لأنَّ الجار والمجرور " بمرعش" ظرف للمصدر أي : المصدر عامل فيه كما عمل في المفعول، فتكون صورة التركيب كالآتي :

المصدر	+ الفاعل	+ معمول المصدر	+ معمول المصدر
طِعان	نا	بمرعش	خيلَ الأرمني

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٦٨

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٦٨

الوجه الثاني : أن يكون الجار والمجرور "بمرعش" حالاً من "خيل الأرمني" مقدمة عليها أي : طعاننا خيلَ الأرمني بمرعش أي : كائنة بمرعش، فتكون الباء على هذا مشغولة بالضمير لتعلقها بمحذوف .

الوجه الثالث : أن يكون الجار والمجرور" بمرعش" حالاً من الضمير" نا" في" طِعاننا" ويكون فيها ضمير لتعلقها بالمحذوف كالذي قبلها أي: كائنين.(١)

وبالنظر والتأمل في الوجهين الثاني والثالث اللذين أجازهما ابن جني في هذا التركيب أجد أنَّ فيهما انحرافاً نحوياً أيضاً، فعلى الوجه الثاني إذا كان الجار والمجرور "بمرعش " حالاً من "خيل الأرمني" فقد فصل بين المصدر ومعموله بمحذوف تقديره " كائن"، وهذا المحذوف أجنبي عن المصدر أي : طعاننا كائن بمرعش خيلَ الأرمني .

وعلى الوجه الثالث إذا كان الجار والمجرور حالاً من الضمير وهو " نا" في " طعاننا " فقد فصل أيضاً بين المصدر ومعموله لتعلق الجار والمجرور بمحذوف تقديره : كائنين بمرعش خيلَ الأرمني، وهذا المحذوف أجنبي عن المصدر ومعموله، ويكون المحذوف في الوجهين الذي تعلق به الجار والمجرور قد سقط حكمه، فيكون حينئذ معترضاً بالجار والمجرور بين المصدر ومعموله وليس معمولاً لواحد منهما .

وقد أجاب ابن جني عن هذا المحذور بأنَّ الظرف قد اتسع فيه لكثرته ما لم يتسع في غيره، فغير منكر أيضاً أن يراعى معه حكم ما تعلق به وإن كان ذلك المحذوف مختزلاً من الكلام مطرَّح الحكم في الاعتداد.(٢)

وقد اختار أكثر شُرَّاح الحماسة الوجه الأول أعني تعلق الجار والمجرور "بمرعش " بالمصدر" طِعان " للمحذور السابق في الوجهين الآخَرَين(٣)

---

(١) المرجع السابق ص ٦٩

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٧٠

(٣) ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٣/١ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٢٥/١ وعنوان النفاسة في شرح الحماسة لأبي عبد الله بن قاسم الفاسي ١٢٧/١

وهذا الشاهد من ديوان الحماسة والذي ذكر فيه ابن جني عدة أوجه – كما سبق – القول الفصل فيه هو الوجه الأول، وهو الذي اختاره ابن جني وغيره من شُرَّاح ديوان الحماسة ؛ لأنَّه ليس فيه محذور ولا انحراف نحوي في التركيب وهو أن يكون الجار والمجرور وهو "بمرعش "متعلق بالمصدر " طِعان "وظرف له، ويدل على صحته عدة أمور:

الأمر الأول : أنَّ الصناعة النحوية تقتضي ذلك تخلصاً من محذور الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي وهذا ممتنع عند النحويين .

الأمر الثاني : أنَّ المعنى يقتضيه ولا يمنعه ؛ لأنَّ الشاعر يريد أن يقول : لو شهدت أي : لو رأتْ أمُّ القديد هذا الحدث وهو" الطعن " الذي وقع على أرض " مرعش " وهي المدينة الواقعة بين الشام والروم [1] فرَبْطُ الحدث بالمكان أوْلى من جهة المعنى وهو ما يريده الشاعر .

الأمر الثالث : أنَّ هذا الوجه ليس فيه تقدير محذوف حال تعلق به الجار والمجرور كما في الوجهين الآخَرَين ؛ لأنَّ فيهما فصل بأجنبي بين المصدر ومعموله كما سبق، وما لا يحتاج إلى تقدير أوْلى مما يحتاج إلى تقدير، فوجب المصير إليه والقول به .

(١) ينظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ٤٩٨/٤

الصورة الرابعة

الفصل بين الموصوف وصفته

الموصوف والصفة من الجمل المركبة تركيب تلازمي مدمج، والصفة تكمل الموصوف ببيان صفة من صفاته نحو : مررت برجلٍ كريمٍ، أو من صفات ما تعلق به نحو : مررت برجلٍ كريمٍ أبوه، هذا هو الأصل في تركيب هذه الجملة، وقد جاء في ديوان الحماسة غير هذا الأصل فيما يأتي :

١ – الشاهد الأول، وهو قول عروة بن الورد : [١]

قلتُ لقومٍ في الكنيفِ تَروَّحوا ** عشيةَ بِتنا عندَ مَاوَانَ رُزَّحِ

الأصل (التوليدي) لهذا التركيب هو : قلتُ لقومٍ رُزَّحٍ في الكنيف تَروَّحوا عشية بتنا عند مَاوَانَ ... الخ

فالموصوف في هذا التركيب هو " قوم" وصفته هي "رُزَّح" فحدث فيه انحراف نحوي (تحويلي) بالفصل بين الموصوف والصفة بالفعل الأمر "تروَّحوا"، والظرف وما أضيف إليه "عشيةَ بِتنَا عندَ ماوَانَ"، وصورة هذا التركيب كالآتي:

الموصوف + الفاصل الأمر + الفاصل الظرف وما أضيف إليه + الصفة

قومٍ تَروَّحوا عشيةَ بِتنَا عندَ ماوَانَ رُزَّحِ

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب لا يجوز قال: "فصل بين الموصوف الذي هو "قوم" وبين صفته التي هي "رُزَّح" بالأمر، والظرف وما أضيف إليه، وهذا غير جائز عندنا."[٢]

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان عروة شرح ابن السكيت ص ٣٩ وديوان الحماسة ص ٨٥ والشعر والشعراء ٦٥٧ والأغاني ١٨٤/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٦٤/١ وشرح الحماسة للتبريزي ص ٣٢٦ وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ١٢٨/١ ومعجم البلدان لياقوت الحموي٤٥/٥ والكنيف : السَّترة والحظيرة من شجر للإبل وماوان : قرية في أودية العلاة من أرض اليمامة وقال ابن دريد : يهمز ولا يهمز ، ورزَّح : مهازيل.

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ١٤٧

وهذا ما قاله غيره أيضاً من شُرَّاح ديوان الحماسة .(١)

ووجه عدم جواز هذا الفصل عند ابن جني والنحويين هو أنَّ ما فُصل به أجنبي عن الموصوف والصفة قال ابن عصفور:" واعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي ونعني بالأجنبي ما ليس بصفة."(٢)

٢– الشاهد الثاني، وهو قول الشماخ : (٣)

وأَشْعَثَ قَدْ قَدَّ السِّفارُ قميصَه ** وَجَرُّ شِواءٍ بالعَصَا غيرِ مُنْضَجِ

الأصل في هذا التركيب : وجرُّ شواءٍ غيرِ منضجٍ، فحدث انحراف نحوي (تحويلي) بالفصل بين الموصوف والصفة، قال ابن جني : " فصل بين الموصوف وهو" شواء "وبين الصفة "غير" بالأجنبي عنهما وهو "بالعصا"(٤)

وصورة هذا التركيب كالآتي :

الموصوف	+	الفاصل	+ الصفة
شواءٍ		بالعصا	غيرِ مُنضج

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب لا يجوز ؛ لأنَّه فُصل فيه بين الموصوف والصفة بالأجنبي عنهما، وهو " بالعصا " .

وقد ذكر بعض شُرَّاح ديوان الحماسة رواية أخرى لهذا البيت على نصب "غير" على الحال للنكرة " شواء " وقد رجحها بعضهم قال المرزوقي: "ويجوز أن ينصب "غير" على أن يكون حالاً للنكرة – وهو أجود الروايتين – حتى لا

---

(١) ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٦٤/١ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ص ٣٢٦ وينظر : سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ص ١٢٨

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٧١/١

(٣) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان الشماخ ص ٨٠ وفيه : " يجرّ شواء " ، " وجرّ الشواء " والأغاني ٩ / ١٢٣ وفيه : " يجرُّ شواءً بالعصا غيرَ منضجٍ " وديوان الحماسة ٣٦٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٥٢/٤ وشرح الحماسة للتبريزي ص ١٠٢٥/٢

(٤) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٤١٦

يكون قد فصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي منهما وهو قوله : " بالعصا"؛ لأنَّ التعلق بينهما يقارب التعلق بين الصلة والموصول."(١)

وعلى هذه الرواية التي ذكرها المرزوقي فلا شاهد فيه ؛ لأنَّه ليس فيه فصل بين الصفة والموصوف .

رأي النحويين في الفصل بين الموصوف والصفة :

اختلف حكم النحويين في الفصل بين الموصوف والصفة، فبعضهم منع الفصل بينهما إذا كان الفاصل أجنبياً عنهما، ومنهم ابن جني وابن عصفور كما سبق، ومنهم مَن أجاز الفصل إذا لم يكن صفة اسم مبهم، أو شبهه قال ابن مالك : " ويجوز فصله من متبوع إن لم يكن توكيد توكيد أو نعت مبهم أو شبهه . " (٢)

وقد أجاز سيبويه الفصل بين الموصوف والصفة بالمعطوف في الاختيار فقال : " هذان رجلان وعبد الله منطلقان ؛ لأنَّ المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين فجريا عليه . " (٣)

وإنَّما جاز هذا النوع من الفصل في الاختيار ؛ لأنَّ ما فُصل به معطوف والموصوف معطوف عليه، والمعطوف والمعطوف عليه كشيء واحد فكأنَّه لا فصل، وقد جاء في الشعر أيضاً، ومنه قول الشاعر : (٤)

فَصَلَقْنَا في مُرادٍ صَلْقَةً ** وصُداءٍ أَلْحَقَتْهُم بِالثَّلَلِ

---

(١) ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٥٢/٤ وذكر رواية نصب " غير " أيضاً أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ١٢٣/٩

(٢) ينظر : شرح التسهيل٢٨٦/٣ ، ٢٨٧

(٣) ينظر : الكتاب ٨١/٢

(٤) البيت من الرمل ، قائله : لبيد ، ينظر : ديوانه ص ١٩٣ والخصائص ٣٧٧/٢ ، وجمهرة اللغة ٨٤/١ ، ٨٩٤/٢ ومقاييس اللغة ٣٦٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٢/١ والبحر المحيط ٢٠٨/٧ والنكت الحسان ص ٣١١ وارتشاف الضرب ٢٤٣٠/٥ ولسان العرب (ثلل) و(صلق) والثلل : الهلاك .

ففصل بين الموصوف وهو" صلقة " وصفته وهي " ألقتهم بالثلل" بالمعطوف وهو " وصداء "

وقد ذكر بعض النحويين أنَّ ما عدا ذلك من الفصل بين الموصوف وصفته لا يجوز كالفصل بالجار والمجرور الأجنبي عنهما فهذا يُعد ضرورة، ومنه قول الشاعر : [1]

أمَرَّتْ من الكتَّان خيطاً وأرسلتْ ** رَسولاً إلى أخرى جريَّاً يُعينُها

أراد : وأَرسلتْ إلى أخرى رَسولاً جريَّاً، ففصل بين الموصوف وهو " رسولاً " وبين الصفة، وهي " جريَّاً " بالجار والمجرور الأجنبي عنهما، وهو " إلى أخرى " لأنَّه متعلق بـ " أرسلت " .

وأرى أنَّه لا يجوز الفصل بين الموصوف والصفة لشدة تلازمهما إلَّا إذا كان ما فُصل به ليس بأجنبي عنهما من الظرف أو الجار والمجرور ؛ لأنَّه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ولتعلقهما بالموصوف، أو بالصفة، أمَّا ما كان أجنبياً عنهما، أو ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فلا يجوز الفصل به، وما جاء من الفصل في الشعر فهو للضرورة الشعرية كما سبق من شواهد في ديوان الحماسة وفي غيره.

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في التمام لابن جني ص ٩٣ والخصائص ٣٧٧/٢ وأمالي القالي ١٩٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٢/١ ، ٢٦٥/٢ والنكت الحسان ص ٣١٢ والارتشاف ٢٤٣٠/٥ ، والجريّ : الرسول لجريه في أداء رسالته .

الصورة الخامسة

الفصل بين المبتدأ والخبر

من المتلازمين في التركيب النحوي للجملة المبتدأ والخبر، فالأصل (التوليدي) عدم الفصل بينهما فتقول : محمدٌ مجتهدٌ، بدون فصل بينهما، والسبب في ذلك أنَّ الخبر هو الجزء المتمم للفائدة، والخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فينبغي أن يكون ترتيبه بعد المبتدأ، أو قبله في حالة تغيير التركيب الأصلي أيضاً بتقديم الخبر على المبتدأ، ولكن دون فاصل بينهما هذا هو الأصل النحوي، وهو الأُولى في هذا التركيب، وقد جاء في ديوان الحماسة انحراف نحوي بالفصل بين المبتدأ والخبر وهو فصل ممتنع في هذا الموضع لكون ما فصل به أجنبي عن المبتدأ والخبر، ومنه قول الشاعر وهو : أبو الغَطَمَّش، أو المُغَطَّش الحنفي:(١)

وساقٌ مُخَلخَلُها حَمشَةٌ ** كَسَاقِ الجرادَة أو أَحمَشُ

روى ابن جني هذا الشاهد على هذه الصورة، وعلى هذه الرواية فالتركيب فيه انحراف نحوي (تحويلي) بالفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي عنهما وهو المبتدأ الذي هو " مُخلخَلُها " وصورته كالآتي :

المبتدأ	+	مبتدأ فاصل	+	الخبر
ساقٌ		مُخلخَلُها		حَمشَةٌ

موقف ابن جني من هذا التركيب :

اعترض ابن جني على هذا التركيب ؛ لأنَّ فيه فصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي عنهما فقال :" فأمَّا مَن روى : وساقٌ مُخلخلُها حَمشةٌ، فلا نظر في روايته، ولا يحسن أن يكون تقديره : وساقٌ حَمشةٌ مُخلخلُها كساقِ الجرادة أي :

---

(١) والبيت من المتقارب ، ينظر : الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٢٤٩/١١ وفيه "وساقٌ يُخلخلها خاتمٌ " ونسبه إلى إسماعيل بن عمَّار ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤ /١٨٨٢ وشرح الحماسة للتبريزي ١٠٩٨/٢

كمُخلخل ساقِ الجرادة ، لما في ذلك من الفصل بين المبتدأ وخبره بالأجنبي لفساد المعنى ؛ لأنَّه لا يريد أنَّ مُخلخلُها كساقِ الجرادة."(١)

فوجه اعتراض ابن جني على هذه الرواية وعلى هذا التركيب من جهتين :

الأولى : جهة الصناعة النحوية وهي الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي عنهما، وهو المبتدأ وهذا لا يصح .

الثانية : جهة المعني، فالمعنى على هذا التركيب فاسد ؛ لأنَّه لا يريد أنَّ مخلخلها كساق الجرادة .

هذا ما قاله ابن جني في هذا التركيب وفي هذه الرواية .

وهنا لا بد من وقفة مع هذا الشاهد لتوضيح ما يأتي :

أولاً : أنَّ هذا التركيب في هذه الرواية من حيث اللفظ ليس فيه انحراف نحوي، وكذلك من حيث المعنى لا فساد فيه ؛ وليس المعنى كما قال ابن جني، ولكن البيت قاله الشاعر أبو المُغطَّش من قصيدة يصف فيها امرأته وأولها :

منيت بزَنْمرْدَةَ كالعصا ** ألصَّ وأخبث من كُندُش

ثم أخذ الشاعر يعدد في أوصافها فقال قبل البيت الذي معنا :

لها شعرُ قردٍ إذا ازيَّنت ** ووجهٌ كبيض القطا الأبرش

لها ركبٌ مثل ظلف الغزال ** أشد اصفراراً من المشمش

وأبرد من ثلج ساتيد ما ** وأكثر ماءً من العكرش

ثم قال البيت الذي معنا :

وساقٌ مُخلخلُها حَمشةٌ ** كساقِ الجرادة أو أحمش

فقوله: " وساقٌ " مبتدأ خبره محذوف يدل عليه ما قبله والتقدير : ولها ساقٌ،؛ لأنَّه ذكر من أوصاف تلك المرأة : لها شعرُ قردٍ ... لها ركبٌ ... وساقٌ ... أي : ولها ساقٌ، فهذه جملة مبتدأ وخبر معطوفة على ما قبلها، ثم قال : مُخلخلُها أي : موضع الخلخال في تلك الساق حمشةٌ أي : دقيقة كساق

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٤٤٧

الجرادة، وأنث الضمير في الخلخال وهو مذكر ؛ لأنَّ الضمير فيه يعود على الساق وهو مؤنث ولذلك جاء الخبر مؤنث وهو " حمشةٌ "، فقوله : "مُخلخلُها حمشةٌ "جملة أخرى مبتدأ وخبر، وصورته كالآتي :

خبر محذوف + مبتدأ + مبتدأ + خبر

لها ساقٌ مخلخلُها حمشةٌ

فالبيت على هذا اللفظ وعلى هذا المعنى لا شاهد فيه ؛ لأنَّ " مخلخلها " ليس فاصلاً بين المبتدأ والخبر بل هو مبتدأ خبره " حمشة " كما سبق تفسيره .

ثانياً : أنَّ هذا البيت جاء برواية أخرى رواها أبو الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني من هذه القصيدة وروايته :[١]

وساقٌ يُخلخلُها خاتمٌ ** كساقِ الدجاجةِ أو أحمشُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه أيضاً ؛ لأنَّه لم يفصل بين المبتدأ والخبر ؛ لأنَّ " ساق " مبتدأ وخبره محذوف دل عليه ما تقدم أي : ولها ساقٌ، وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها ،وجملة "يخلخلها خاتمٌ " صفة لـ"ساق" النكرة.

رأي النحويين في الفصل بين المبتدأ والخبر :

المبتدأ والخبر من التلازم التركيبي المنفصل – كما سبق – ولذلك يجوز عند النحويين الفصل بينهما بما ليس بأجنبي عنهما، أو بما هو أجنبي عنهما إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، ومنه قول الشاعر : [٢]

نَظَرتُ وشخصِي مَطلعَ الشَّمسِ ظِلُّهُ

إلى الغربِ حتَّى ظِله الشَّمس قَد عَقِلْ

المعنى : نظرتُ مطلعَ الشمسِ وشخصي ظِلُّهُ إلى الغربِ حتى عَقِل الشَّمس ظلّه أي : حاذاها .

---

(١) وذكر أنَّ هذه القصيدة قائلها هو : إسماعيل بن عمَّار ، قالها في جارية ولدت له ، ينظر : الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٢٤٩/١١

(٢) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، ينظر : الخصائص لابن جني ٣٨٠/٢

ففصل بين المبتدأ وهو " شخصي " وبين الخبر، وهو " ظله " بالظرف الأجنبي وهو " مطلعَ الشمس" لأنَّه متعلق بالفعل السابق " نظر" ومعمول له.(١)

أمَّا إذا كان ما فصل به أجنبي عن المبتدأ والخبر، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فلا يجوز الفصل به كالفصل بين المبتدأ والخبر بمبتدأ كما منع ابن جني هذا الفصل ؛ لعدم صحة المعنى .

(١) ينظر : الخصائص ٢/٣٨٠

المبحث الثالث

الانحراف النحوي في التراكيب بالتقديم والتأخير

الأصل في ترتيب الجملة عدم التقديم والتأخير إلَّا في مواضع يجوز أو يجب فيها التقديم والتأخير ذكرها النحويون في كتب النحو.

وقد جاءت تراكيب في اللغة العربية خالفت هذا الأصل بالتقديم والتأخير فما كان منها جائز فلا إشكال فيه بل عدَّه ابن جني (باب في شجاعة العربية) وما كان منها ممتنع فهذا يُعد انحرافاً نحويا ً، ويتمثل ذلك في عدة صور:

الصورة الأولى

تقديم بعض الصلة على الموصول

ذكر ابن السراج في كتابه الأصول في النحو في (باب التقديم والتأخير) ثلاثة عشر شيئاً لا يجوز تقديمها، وأول هذه الأشياء هو : تقديم الصلة على الموصول، وذلك لأنَّ الصلة كبعض الموصول أي أنَّ الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة كما يقول النحاة فلا يجوز تقديم جزء من الكلمة على جزئها الآخر، وفي هذا إشارة إلى قوة العلاقة بين الصلة والموصول، فالصلة ترفع الإبهام عن الموصول وتوضح المقصود منه . (١)

وقد جاء الانحراف النحوي التركيبي في الموصول وصلته بتقديم بعض الصلة على الموصول "ما" في شاهدين، وعلى " أل" في شاهدين من ديوان الحماسة.

(**أ**) **تقديم بعض الصلة على " ما " الموصولة** :

١ – الشاهد الأول، وهو قول محرز بن المكعبر الضبي : (٢)

حتَّى أتَى عَلَمَ الدَّهنا يُواعسُهُ ** واللهُ أَعلمُ بالصَّمَّان ما جَشِمُوا

---

(١) الأصول في النحو ٢٢٣/٢

(٢) والبيت من البسيط ، ينظر: ديوان الحماسة ص١٠٢ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي٥٧٣/٢ وشرح الحماسة للتبريزي٤٠٦/١ والمفضليات ص٢٥١ وأمالي المرتضى ٤٦/١ وعنوان النفاسة شرح الحماسة لابن سنان الخفاجي٤٤٦/١ وخزانة الأدب ٤٣٠/٨

أراد : واللهُ أعلمُ ما جَشِموا بالصَّمَّان، فتقدم الجار والمجرور "بالصَّمَّان" على "ما"، وذكر ابن جني في إعراب "مَا" ثلاثة أوجه :

الأول : موصولة، والثاني : نكرة موصوفة، والثالث : استفهامية .

والوجه الأول : إذا كانت "ما" موصولة، فتكون صلتها جملة "جَشِمُوا "، وقوله: "بالصَّمَّان "جار ومجرور متعلق بالصلة "جَشِمُوا"، وقد حدث انحراف نحوي في هذا التركيب الأصلي (التوليدي) بتقديم بعض الصلة، أو متعلق الصلة على الموصول، وصورته كالآتي :

متعلق الصلة + الموصول + الصلة جملة فعلية

بالصَّمَّان ما جَشِمُوا

والوجه الثاني : إذا كانت "ما" نكرة موصوفة فتكون صفتها جملة "جشموا" وقوله "بالصَّمَّان" جار ومجرور متعلق بجملة الصفة "جشموا" وتقدم متعلق الصفة على الموصوف.(١)

وقد حدث فيه انحراف نحوي بتقديم بعض الصفة على الموصوف .

والوجه الثالث : إذا كانت "ما" استفهامية، فهي مفعول به للفعل "جشموا " أي : أيَّ شيء جَشِموا؟ وتقدم متعلق الفعل "جَشِموا" على "ما" الاستفهامية.

وقد حدث فيه انحراف نحوي بتقديم متعلق المستفهم عنه على الاستفهام .

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب على الوجه الأول بتقديم بعض الصلة، أو متعلق الصلة على الموصول لحن ولا يجوز .(٢)

أمَّا الوجه الثاني فهو ممتنع أيضاً عند ابن جني، فلا يجوز تقديم بعض الصفة على الموصوف، كما سيأتي رأيه .(٣)

---

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ١٧٦ ، ١٧٧

(٢) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ١٧٦ ، ١٧٧

(٣) ينظر رأيه في : الصورة الثانية : تقديم بعض الصفة على الموصوف .

وأمَّا الوجه الثالث فيمتنع أيضاً، قال ابن جني: " فإن جعلتها استفهاماً بمعنى: أيَّ شيء جشِموا ؟ فتنصبها بـ"جشِموا" فتقدم عليها معمول "جشِموا" وهو " بالصَّمَّان " والاستفهام لا ينصبه ما قبله، ولا يعمل ما بعده فيما قبله . " [١]

وقد خَرَّج ابن جني الشاهد السابق على أنَّ الجار والمجرور "بالصَّمَّان" على الأوجه الثلاثة في إعراب "ما" غير متعلق بالفعل "جشموا"، فهو يرى أنَّه تبيين، وأن يكون متعلقاً بمحذوف يدل عليه الظاهر فيكون التقدير عنده : والله أعلم عَلِم بالصَّمَّان ما جشموا . [٢]

وهذا ما قاله الخطيب التبريزي أيضاً في شرحه ديوان الحماسة . [٣]

وما قاله ابن جني في تخريج هذا الشاهد هو الصحيح وهو أن يكون قوله : "بالصَّمَّان" في البيت تبيين متعلق بمحذوف يدل عليه الظاهر، والراجح في "ما" أن تكون موصولة، فتنصبها بـ"أعلم"، وبما دلت عليه، فكأنَّه قال : والله أعلمُ الشيء الذي جشموه، وقد جاء له نظائر في " أل" الموصولة، ومنه قوله تعالى : " وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ "[٤]، وقوله تعالى حكاية عن إبليس : "إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ"[٥]، وقوله تعالى : " إِنِّي لِعَمَلِكُم مِنَ القَالِينَ "[٦] ، قال ابن جني : " وهو باب فاعرفه "[٧]

وبهذا التخريج والتوجيه النحوي لا يكون هناك انحراف نحوي في هذا التركيب؛ لأنَّه لم يتقدم شيء من الصلة على الموصول.

---

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ١٧٧

(٢) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ١٧٦

(٣) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤٠٦/١

(٤) من الآية ٢٠ من سورة يوسف

(٥) من الآية ٢١ من سورة الأعراف

(٦) من الآية ١٦٨ من سورة الشعراء

(٧) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ١٧٧

٢- الشاهد الثاني، وهو قول الكَرَوَّسُ بن زيد بن حصين : [١]

أَلَا لَيتَ حَظِّي مِن عَطائِكَ أَنَّني ** عَلِمتُ وَراءَ الرَّملِ مَا أَنتَ صَانِعُ

المعنى : علمت ما أنتَ صانعُ وراءَ الرَّملِ . [٢]

قال ابن جني : " حمله على هذا الإعراب لا يجوز، وذلك أنَّ "ما" ها هنا لا تخلو من أن تكون موصولة، أو موصوفة، أو استفهاماً."[٣]

وتركيب الجملة على أنَّ "ما" موصولة – كما قال ابن جني في أحد أوجه إعرابها – يكون فيها انحراف نحوي بتقديم بعض الصلة على الموصول، وصورته كالآتي :

بعض الصلة + الموصول + صلة الموصول

وراء الرمل ما أنتَ صانعُ

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ "ما" إن كانت موصولة لم يجز أن تعلق "وراء" بـ"صانع" لاستحالة تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول، وكذلك إن كانت موصوفة ؛ لأنَّ تقديره : عرفت شيئاً أنت صانعه، فصانع من جملة الصفة، ومحال أيضاً تقديم الصفة، أو شيء منها على الموصول، وكذلك على الوجه الثالث إن كانت استفهاماً لامتناع عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله.[٤]

وتخلصاً من هذا الإشكال فقد خرَّج ابن جني هذا الشاهد على تعلق الظرف بمحذوف يدل عليه الظاهر، ويجوز أن يكون "وراء الرمل " متعلقاً بنفس علمت أي : علمت في هذا المكان كذا وكذا، ويجوز وجه ثالث، وهو أن ينتصب "وراء" نصب المفعول به بعلمت أي : ليتني عرفت هذا الموضع،

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٨٨/٣ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٨٨/٢ والهمع ١٢٤/٢

(٢) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٣٧٠

(٣) المرجع السابق ص ٣٧٠

(٤) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٣٧٠

وتبدل منه : ما أنت صانع أي : الذي أنت صانع فيه، كقولك : عرفت هند الذي تجدد من أمرها . (١)

وهذا ما قاله شُرَّاح ديوان الحماسة أيضاً . (٢)

(ب) تقديم بعض الصلة على " أل " الموصولة :

جاء في ديوان الحماسة الانحراف النحوي في التركيب بتقديم بعض الصلة على الموصول " أل " في شاهدين :

١ – الشاهد الأول وهو قول رجل من بني أسد، ويروى لابن كناسة :(٣)

أسرعتَ مِن يومكَ الفرارَ فمَا ** جَاوزتَ حَيثُ انتَهَى بِكَ القدرُ

معنى البيت والتركيب الأصلي للموصول وصلته : أسرعتَ الفرارَ مِن يومِكَ . فحدث انحراف نحوي (تحويلي) في هذا التركيب بتقديم بعض الصلة على الموصول، وصورته كالآتي :

بعض الصلة + الموصول + صلة الموصول

من يومك أل فرار

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب ممتنع، قال بعد أن ذكر التركيب الأصلي للجملة – كما سبق – : "هذا هو ظاهر البيت، لكن لا يمكن حمله على هذا الظاهر لامتناع تقديم شيء من الصلة على الموصول . " (٤)

وخرَّج ابن جني البيت على وجه آخر فقال : " إذا لم يجز ذلك تقديراً وأرتكه الحال معيناً علقت " مِن " بشيء يدل عليه الظاهر فكأنَّه لمَّا قال : أسرعتَ

(١) ينظر : المرجع السابق ص ٣٧٠

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٨٨/٣ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٨٨/٢

(٣) والبيت من المنسرح ، ينظر : البيان والتبيين ٢٥٧/١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٤٠/٢ والفهرست ص ١٣٥

(٤) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٧٩

قال : فررتَ مِن يومِك، ودل الفرار على فررتَ، وجعل " حيثُ "اسماً مثل الآية [١] : " اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ" . " [٢]

وعلى هذا التخريج فليست فيه مخالفة في التركيب ؛ لأنَّه ليس فيه تقديم بعض الصلة على الموصول، فقد علق الجار والمجرور بفعل محذوف قبله دل عليه المذكور .

وأرى أنَّ هذا التخريج فيه تكلف ؛ لأنَّ فيه تقدير فعل محذوف بعد الفعل المذكور فكأنَّ التقدير : أسرعتَ فررتَ مِن يومِكَ – كما قدره ابن جني – وهذا غير سائغ من حيث تركيب الجملة على هذه الصورة، لأنَّ الشاعر لو أراد ذلك لقال : فررتَ بدل أسرعتَ .

فالأوْلى أن نقول : إنَّ هذا التركيب فيه انحراف نحوي بتقديم بعض الصلة على الموصول فهو ممتنع من حيث الصناعة النحوية ؛ لأنَّه لا يتقدم بعض الصلة على الموصول، إلَّا أنَّ هذا التركيب يتجاوز فيه ؛ لأنَّ ما تقدم على الموصول جار ومجرور، والجار والمجرور والظرف يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما لكثرة دورانهما في الكلام، ولأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أَوْلى مما يحتاج إلى تقدير.

وهذا الذي سبق على الرواية التي نقلها ابن جني، وهناك رواية أخرى في البيت نقلها المرزوقي في شرحه لديوان الحماسة، وهي :

أبعدتَ مِن يومِكَ الفرارَ فما ** .....

وقال : " ويروى : أبعطتَ، والإبعاط ، والإبعاد متقاربان، فالإبعاط : الإسراع في السير، يقال : أبعطتُ من الأمر إذا أبيته وهربت منه . " [٣]

---

(١) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام

(٢) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٧٩

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٧٤٠

ثم ذكر المرزوقي الرواية التي ذكرها ابن جني، ولكن رجَّح الرواية التي ذكرها هو فقال : " ويروى : أسرعتَ مِن يومِكَ الفرارَ، والأول أشهر وأجود؛ لأنَّ "مِن " يتعلق فيها بـ"أبعدتَ" والمعنى : فررتَ مِن أجلك فراراً بعيداً ..."(١)

وعلى هذه الرواية التي ذكرها المرزوقي فلا يوجد فيه انحراف تركيبي بتقديم بعض الصلة على الموصول لتعلق الجار والمجرور بالفعل أبعدت السابق، وهذا هو الأصل، وهو الأجود من حيث المعنى، ومن حيث الصناعة النحوية.

٢ – الشاهد الثاني، وهو قول الشماخ : (٢)

فتًى لَيسَ بالرَّاضِي بأَدنَى مَعيشَةٍ ** وَلَا في بُيوتِ الحَيِّ بالمُتولِّجِ

التركب الأصلي للموصول وصلته : ولا بالمتولج في بيوت الحيِّ.

فحدث انحراف نحوي (تحويلي) في هذا التركيب بتقديم بعض الصلة على الموصول " أل " وصورته كالآتي :

بعض الصلة + الموصول + الصلة

في بيوتِ الحيِّ أل مُتولِّج

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب على هذه الصورة لحن وممتنع ؛ لأنَّ فيه تقديم بعض الصلة على الموصول، والوجه الصحيح عنده أنَّ الجار والمجرور" في بيوت" تبيين، وأنَّه متعلق بفعل محذوف يدل عليه الظاهر.(٣)

وقد خرَّج المرزوقي هذا البيت في شرحه ديوان الحماسة على وجهين:

---

(١) ينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٤٠/٢

(٢) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان الشماخ ص ٨٢ والعقد الفريد ١٣٩/١ والأغاني ١٢٣/٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ٤ / ١٧٥٣ وشرح الحماسة للتبريزي ١٠٢٥/٢ والهمع ٢٨٨/١ وحاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي ١٨٣/٢

(٣) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٤١٧

الأول : أن يكون الجار والمجرور المتقدم على الموصول ليس من صلة الموصول ؛ لأنَّه قد حصل الاكتفاء بقوله :" المتولج " فيكون موقعه منه كموقع "بك" من قوله: "مرحباً بك" لئلَّا يحصل تقديم بعض الصلة على الموصول.

الوجه الثاني : أن تكون الألف واللام في قوله : " المتولج " للتعريف وليست بمعنى " الذي " فلا يحتاج إلى تقدير الصلة في الكلام.(١)

والوجه الثاني قد نقله ابن السراج عن بعض البصريين في قوله تعالى: "وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"(٢) قال في كتابه الأصول في النحو: "وقد كان بعض مشايخ البصريين يقول: إنَّ الألف واللام ها هنا ليستا في معنى "الذي" وإنَّما دخلتا كما تدخل على الأسماء للتعريف." (٣)

وعلى هذه الأوجه الثلاثة السابقة التي ذكرها ابن السراج وابن جني والمرزوقي في إعراب هذا التركيب فلا يكون فيه انحراف نحوي ؛ لأنَّه لم يتقدم فيه شيء من الصلة على الموصول .

موقف النحويين من تقديم بعض الصلة على الموصول :

اختلف النحويون في تقديم بعض الصلة على الموصول إلى الأقوال الآتية :

الأول : يرى جمهور البصريين أنَّه يمتنع تقديم شيء من الصلة على الموصول مطلقاً سواء كان الموصول اسماً، أو حرفاً .(٤)

فإن جاء ما ظاهره كذلك أوَّلوه على متعلق بغير الصلة، وهذا ما قاله الجرمي، والمبرد، وابن السراج . (٥)

---

(١) ينظر : شرح الحماسة للمرزوقي ١٧٥٣/٤ ، وشرح الحماسة للتبريزي١٠٢٥/٢

(٢) من الآية ٢٠ من سورة يوسف

(٣) الأصول في النحو ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤

(٤) ينظر : المقتضب للمبرد ١٩٧/٣

(٥) ينظر : المقتضب للمبرد ١٩٧/٣ والأصول في النحو ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/١ والارتشاف ١٠٤٣ والمساعد ١٨٠/١

وقد علل المبرد هذا المنع فقال :" فإنَّ الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضاً، فهذا القول الصحيح لا يجوز في القياس غيره"(١)

وهذا ما اختاره ابن جني – كما سبق – وخرَّج عليه الشواهد السابقة في شرحه ديوان الحماسة .

الثاني : مذهب الكوفيين، وهو جواز تقديم بعض الصلة على الموصول مطلقاً، وقد استدلوا على ذلك بالشواهد التي وردت من النثر، ومن الشعر وظاهرها ومعناها يقتضي ذلك . (٢)

الثالث : أجاز بعض البصريين تقديم المتعلق بالصلة على الموصول إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً مطلقاً وجعله متعلقاً بالصلة نفسها ؛ لأنَّ العرب تتسع في الظروف والمجرورات ما لا تتسع في غيرهما من الفضلات لكثرة دورانهما في الكلام . (٣)

الرابع : يرى ابن الحاجب أنَّه يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول مع " أل " خاصة، ومنعه فيما عدا ذلك، واستدل على ذلك بقوله تعالى حكاية عن إبليس : " إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ " (٤) " قال : " إنَّ قوله : " لكُمَا " متعلق بـ"النَّاصِحِين "ونحوه ؛ لأنَّ المعنى عليه، وإنَّما فرَّ الأكثرون لمَّا فهموا أنَّ صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، والفرق عندنا أنَّ الألف واللام كما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءً من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم ففُرِّق بينها وبين الموصولات لذلك كما فُرِّق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصورة اسم فاعل، أو مفعول لتكون مع الحرف كالاسم

(١) المقتضب للمبرد ١٩٧/٣
(٢) ينظر : الغرة في النحو لابن الدهان ١٩٨/٣ وارتشاف الضرب ١٠٤٣
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١٠٤٣
(٤) من الآية ٢١ من سورة الأعراف

الواحد، ولذلك لم توصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها، وهذا واضح ولا حاجة إلى التعسف . " (١)

وقد اختار ابن مالك رأي جمهور البصريين أنَّه يمتنع مطلقاً تقديم بعض الصلة على الموصول فقال : " ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها، ولا تفصل هي ولا شيء بأجنبي . " (٢)

وقد علل منع تقديم معمول الصلة على الموصول " أل" فقال :" فإن كان الموصول الألف واللام ،أو حرفاً مصدرياً لم يجز تقديم المعمول ؛لأنَّ امتزاج الألف واللام والحرف المصدري بالعامل آكدُ من امتزاج غيرهما به."(٣)

وابن مالك يرى أنَّ حرف الجر إذا تقدم على الألف واللام فهو متعلق بمحذوف قبل الألف واللام تدل عليه صلتها، وهذا كثير إذا كانت مجرورة بـ"من" التبعيضية كالآية السابقة ؛ لأنَّ في ذلك إشعاراً بأنَّ المحذوف بعض المذكورين بعد فتقوى الدلالة ،ويَقِلّ إذا لم تدخل " مِن " على الألف واللام، وكذلك يَقِلّ الحذف قبل غير الألف واللام.(٤)

وقد ذكر جملة من الشواهد وقدر فيها تعلق" مِن " التبعيضية بمحذوف تقدم على الموصول " أل " .

والذي أميل إليه وأختاره من هذه الأقوال هو قول بعض البصريين، وهو أنَّه يجوز تقديم متعلق الصلة على الموصول مطلقاً إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، والذي يدل على صحته عدة أمور :

الأول : أنَّ جواز تقديم بعض الصلة على الموصول مقيد بكونه ظرف، أو جار ومجرور، وعلة جوازه أنَّه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما لكثرة دورانهما في الكلام، وقد سبق جوازه عند النحويين في غير هذا الموضع،

(١) ينظر : الأمالي النحوية ٢٨٣ الإملاء رقم ١٣٦
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣٠٨/١
(٣) المرجع السابق ٣١٣/١
(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٣٧/١

وأكثر الشواهد التي جاءت من النثر والشعر كان ما تقدم فيها على الموصول هو الظرف، أو الجار والمجرور .

الثاني : أنَّ تقدير محذوف تعلق به الظرف، أو الجار والمجرور فيه تكلف ؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أوْلى مما يحتاج إلى تقدير .

الثالث : أنَّ جانب المعنى هو المُعوَّل عليه في الكلام، وقد رأينا في أكثر الشواهد السابقة التي تقدم فيها الظرف ،أو الجار والمجرور على الموصول تعلقه من ناحية المعنى المراد في الكلام بصلة الموصول، فلا مانع أن نتقبل هذا الانحراف النحوي (التحويلي) في التركيب من حيث الصناعة النحوية إذا كان المعنى يتطلبه .

الصورة الثانية

تقديم بعض الصفة على الموصوف

القاعدة النحوية في التركيب الوصفي أن يتكون من ركنين اثنين هما :

الأول : المتبوع وهو الموصوف .

الثاني : التابع وهو الصفة .

وقياس ترتيبهما في الجملة أن يتقدم الموصوف وتتأخر عنه الصفة ؛ لأنَّ الصفة من تمام الموصوف، فلا يمكن أن تذكر الصفة قبل الموصوف .

وكما امتنع تقديم الصفة على الموصوف امتنع كذلك تقديم بعض الصفة أو ما يتعلق بالصفة على الموصوف .

وقد جاء في ديوان الحماسة انحراف في هذا التركيب الأصلي بتقديم بعض الصفة على الموصوف ، وهو قول القُلاخ : (١)

فمَا مِن فتًى كُنَّا مِن النَّاسِ وَاحدَاً ** بِهِ نَبتَغي مِنهم عَميداً نُبادِلُه

معنى البيت والتركيب الأصلي (التوليدي) لجملة الموصوف والصفة :

نبتغي منهم عميداً نُبادلُه بِه .

فحدث انحراف نحوي (تحويلي) في هذا التركيب بتقديم متعلق الصفة ، وهو "به" على الموصوف وهو" عميداً "، وصورته كالآتي :

متعلق الصفة + الموصوف + الصفة

به عميداً نُبادلُه

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّه يمتنع تقديم بعض الصفة على الموصوف قال : " محال تقديم الصفة أو شيء منها على الموصوف ."(٢)

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان الحماسة ص ١٨٦ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٣٨/٣ وشرح الحماسة للتبريزي ٦٤٧/١ وشرح الحماسة للأعلم ٥٥٧/١ وإعراب القرآن ٧٣٤ وضرائر الشعر ص ٢١٤ والارتشاف ٢٤٣٤

(٢) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٣٧٠

فلو قلت : عندي زيداً رجلٌ ضاربٌ، وأنت تريد : عندي رجلٌ ضاربٌ زيداً . لم يجز، وذلك أنَّه إنَّما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، والعامل هنا هو الصفة، ومحال تقديمها على موصوفها . (١)

وهذا رأيه أيضاً في الخصائص قال : " ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف . " (٢)

وقال أيضاً : " ... فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف ..." (٣)

وقد خرَّج ابن جني التركيب في البيت السابق على أحد وجهين :

الأول : أن تضمر للجار والمجرور" به " ما يتعلق به مما يدل عليه قوله : " نبادله " .

الثاني : أن يكون" به " متعلق بـ"نبتغي" كقولك : طلبتُ بهذا الثوب مائة درهم، وأراد فيما بعد : نبادله به، فحذف الثانية لمجيء لفظ الأولى .(٤)

وتخريج البيت على هذا الذي قاله ابن جني ليس فيه انحراف نحوي ؛ لأنَّه ليس فيه تقديم ما يتعلق بالصفة على الموصوف .

رأي النحويين في تقديم الصفة أو بعض الصفة على الموصوف:

اختلف النحويون في تقديم الصفة، أو بعض الصفة على الموصوف على ثلاثة أقوال :

الأول : يرى البصريون أنَّه لا يجوز تقديم الصفة، ولا تقديم معمول الصفة على الموصوف، فلا يجوز أن تقول : هذا طعامَك رجلٌ يأكل . (٥)

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧٤

(٢) الخصائص لابن جني ٣٦٧/٢

(٣) المرجع السابق ٣٧٣/٢

(٤) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٢٧٤

(٥) ينظر : المقتضب للمبرد ١٩٢/٤ والارتشاف ١٩٣٦

الثاني : يرى الكوفيون أنَّه يجوز تقديم معمول الصفة على الموصوف، فقد أجازوا التركيب السابق : هذا طعامَك رجلٌ يأكل .

وتبعهم الزمخشري، واستدلوا على جوازه بقوله تعالى: "وَقُل لَّهُم في أَنفُسِهِم قَولاً بَلِيغَاً"(١) أعرب الزمخشري في الكشاف "في أنفسِهِم" متعلقاً بقوله: "بَليغاً" وهو صفة لـ"قَولاً " وقد تقدم على الموصوف . (٢)

الثالث : نُقل عن صاحب البديع أنَّه يجوز تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة، وتقدم على أحد الموصوفين فتقول : قام زيدٌ العاقلان وعمرو ،(٣) وجعل منه قول الشاعر : (٤)

وَلَستُ مُقِرَّاً لِلرِّجالِ ظُلَامَةً ** أبي ذَاكَ عَمّي الأَكرَمَانِ وَخَالِيَا

يريد : ذاك عمي وخالي الأكرمان .

وقد جاء نظير هذا في المبتدأ والخبر نحو : زيدٌ قائمان وعمرٌو . (٥)

وقد اختار أكثر المتأخرين مذهب البصريين بأنَّه لا يجوز تقديم الصفة، ولا متعلق الصفة على الموصوف ومنهم أبو علي الفارسي، وابن مالك، وأبو حيان، والأشموني . (٦)

وقد منع تقديم بعض الصفة على الموصوف أيضاً بعض شُرَّاح ديوان الحماسة ومنهم : الأعلم، والمرزوقي، والتبريزي . (٧)

---

(١) من الآية ٦٣ من سورة النساء

(٢) الكشاف ٢٤٣/٥وينظر: الارتشاف ١٩٣٦وحاشية الصبان على الأشموني٥٧/٣

(٣) ينظر : الارتشاف ١٩٣٦ والأشموني ٥٧/٣

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الارتشاف ١٩٣٦ والهمع ١٢٠/٢ والمغني ٦١٦/٢ والدرر ١٥١/٢ والأشموني ٥٨/٣

(٥) ينظر : الارتشاف ١٩٣٦

(٦) ينظر : المسائل البصريات ٥٠٠/١ ، ٥٠١ والارتشاف ١٩٣٦ وشرح الألفية للأشموني ٥٦/٣ ، ٥٧

(٧) ينظر : شرح ديوان الحماسة للأعلم ٥٥٧/١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٣٨/٣ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٦٤٧/١

وأرى أنَّ معمول الصفة يجوز تقديمه على الموصوف، ليس مطلقاً ولكن إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً كما جاء في شواهد ديوان الحماسة ؛ لأنَّ المُعوَّل عليه في الكلام هو المعنى، والمعنى يقتضي هذا التقديم – كما سبق – ولا داعي للتكلف بتقدير محذوف تعلق به الظرف، أو الجار والمجرور ؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أَوْلى مما يحتاج إلى تقدير، ولأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما لكثرة دورانهما في الكلام .

والذي يدل على صحته كثرة السماع من الشعر، ومن النثر، فمن الشعر ما جاء في ديوان الحماسة وغيره مما سبق، ومن النثر ما استدل به الكوفيون وتبعهم الزمخشري من قوله تعالى : " وَقُل لَّهُم في أَنفُسِهِم قَولاً بَلِيغَاً "[1] فالمعنى واضح بأنَّ التركيب : وقُل لَهُم قَولاً بَليغَاً في أَنفُسِهم . فقدم الجار والمجرور" في أنفسهم " وهو متعلق الصفة على الموصوف .

ومنه أيضاً قوله تعالى : " فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ "[2] ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن " يَومئذٍ " متعلق بـ"عَسير" و" عَسير" صفة لـ"يَوم" وقدم معمول الصفة على الموصوف . [3]

(١) من الآية ٦٣ من سورة النساء
(٢) الآية ٩ من سورة المدثر
(٣) البحر المحيط ٣٧٢/٨

الصورة الثالثة

تقديم المعطوف على المعطوف عليه

المعطوف عطف نسق تابع للمعطوف عليه بواسطة حرف العطف، ورتبته في الجملة بعد المعطوف عليه، هذا هو الأصل (التوليدي) لهذا التركيب، وقد جاء في ديوان الحماسة غير هذا الأصل في التركيب، ومنه قول الشاعر، وهو صنان بن اليشكري : (١)

ثمَّ اشتكَيتُ لأَشكَانِي وسَاكنُهُ ** قبرٌ بسنجارَ أو قبرٌ على قهدِ

التركيب الأصلي (التوليدي) لهذا البيت : ثمَّ اشتكيتُ لأشكانِي قبرٌ بسنجارَ وساكنُهُ، فحدث انحراف نحوي (تحويلي) في هذا التركيب بتقديم المعطوف على المعطوف عليه، وصورته كالآتي :

حرف العطف	+ المعطوف	+	المعطوف عليه
الواو	ساكنُهُ		قبرٌ بسنجارَ

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب لا يجوز إلَّا في الشعر للضرورة ومع الواو خاصة، وهذا رأي البصريين – كما سيأتي – وهذا رأي ابن جني أيضاً في الخصائص قال : " ولا يجوز تقديم الصلة ... ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلَّا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضاً . " (٢)

وقد ذكر ابن جني وجه ضعفه فقال : " ومما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنَّك إذا قلت : قام وزيدٌ عمرٌو، فقد جمعت بين عاملين :

---

(١) والبيت من البسيط ، ينظر : ديوان الحماسة ص١٤٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٤/٢ وشرح الحماسة للأعلم ٤٩٩/١ وشرح الحماسة للتبريزي ٥٢٧/١ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١١ والارتشاف ٢٤٣٢ وشفاء العليل ٧٩٧/٢ والمطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني ص ٢٦٨

(٢) الخصائص ٣٦٧/٢

أحدهما : قام .

والآخر : الواو، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها .

وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنَّك قد أعملت فيه عاملين، وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني في نحو : قام وقعد زيدٌ ؛ لأنَّك في هذا مخير إن شئت أعملت الأول، وإن شئت أعملت الآخر ... "[١]

وقد استحسن ابن جني تقديم المعطوف على المعطوف عليه في شاهد بيت الحماسة الذي معنا ؛لأنَّ الفاعل متصل بالفعل ،فقال : "وحسن ذلك له شيئاً أنَّ الفعل والفاعل يجريان في كثير من المواضع مجري الجزء الواحد."[٢]

رأي النحويين في تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

اختلف النحويون في تقديم المعطوف على المعطوف عليه في جملة التابع بعطف النسق إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو مذهب البصريين أنَّه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلَّا بالواو خاصة وللضرورة، وهو في المنصوب أقبح منه في المرفوع وبشروط :

أحدها : ألَّا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً، فلا تقول : وعمرٌو زيدٌ قائمان، وأنت تريد : زيدٌ وعمرٌو قائمان .

الثاني : ألَّا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، فلا تقول : إنَّ وعمراً زيداً قائمان، تريد : إنَّ زيداً وعمراً قائمان .

الثالث : ألَّا يكون المعطوف مخفوضاً، فلا تقول : مررتُ وعمرو بزيدٍ تريد : مررت بزيدٍ وعمرٍو . [٣]

---

(١) المرجع السابق ٣٦٨/٢

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢١١

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١

المذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين أنَّه يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه اختياراً في النثر، وفي الشعر، بالواو خاصة، ومنه قول الشاعر: (١)

أَلَا يَا نَخلةً مِن ذَاتِ عِرقٍ ** عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

الأصل : عليك السلامُ ورحمةُ اللهِ، فقدم المعطوف على المعطوف عليه .

المذهب الثالث : وهو مذهب هشام أنَّه يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه بالفاء، وثم، وأو، و" لا"، وقال : " هو جيد ."(٢)

وأرى أنَّ الصحيح هو رأي البصريين أنَّه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الاختيار حتى لا يحدث لبس بين المعطوف والمعطوف عليه وما جاء من ذلك فهو في الشعر ومع الواو خاصة، وبالشروط المتقدم ذكرها، ومنه ما جاء في ديوان الحماسة فقد قبله النحويون لأمرين :

الأول : أنَّ هذا التقديم جاء في الشعر ومع الواو، وأيضاً الفاعل فيه اتصل بالفعل قبل المعطوف عليه فجرى مجرى الجزء الواحد كما قال ابن جني .

الثاني : أنَّ المعطوف والمعطوف عليه مرفوعان، وهذا كما قال البصريون أقل قبحاً منه في المنصوب . (٣)

---

(١) والبيت من الوافر ، قائله : الأحوص ، ينظر : الأصول ٣٢٦/١ ، ٢٢٦/٢ والجمل للزجاجي ص ١٤٨ والخصائص ٣٦٧/٢ والحلل ص ١٨٩ ومجالس ثعلب ١٩٨/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١ ،٢٤/٢وابن الشجري١٨٠/١وكشف المشكل ٥٢٢/١ والتصريح ٤٤/١ والدرر ١٤٨/١ وشرح الكافية للرضي ٢٤٦/٢ وشروح سقط الزند ١٣٠٩/٣ والمساعد٤٩٣/٢ والمغني ٣٥٧/٢ ، ٦٥٩ والارتشاف ٢١٨٤

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠١٨/٤ والمساعد لابن عقيل ٤٧٦/٢

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٥ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٢٠/٤

الصورة الرابعة

تقديم المستثنى على المستثنى منه

تركيب جملة الاستثناء في المستثنى الموجب أن يأتي العامل، ثم المستثنى منه، ثم أداة الاستثناء، ثم المستثنى فتقول : جاءَ الطلابُ إلَّا زيداً .

هذا هو التركيب الأصلي (التوليدي) لجملة الاستثناء، وقد جاء في ديوان الحماسة غير هذا الأصل، وهو قول الشاعر عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي : (١)

وإنّي لَمفجُوعٌ بِه أنْ تَكَاثَرتْ ** عُداتي ولم أَهتِفْ سِواهُ بنَاصِرِ

أراد : ولم أهتفْ بناصرٍ سواه، فحدث انحراف نحوي بتقديم المستثنى وهو الضمير المضاف إلى أداة الاستثناء على المستثنى منه وهو" ناصر" وصورته كالآتي :

أداة الاستثناء + المستثنى + المستثنى منه

سوى الهاء ناصر

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب لا يجوز، وهو ضعيف من قِبل أنَّ المستثنى منه مجرور قال : " وهذا مع المرفوع والمنصوب أقوى منه مع المجرور ؛ وذلك قولك : ما قام إلَّا زيدٌ أحدٌ، وما رأيت إلَّا زيداً أحداً، ودونك ذينك – أي أضعف منهما – ما مررتُ إلَّا زيداً بأحد . "(٢)

وذكر ابن جني العلة في ضعف تقديم المستثنى على المستثنى منه المجرور فقال : " وذلك أنَّك مع المرفوع والمنصوب قدمت المستثنى على المستثنى منه إلَّا أنَّه مؤخر عن العامل في المستثنى منه نفسه، وفي قولك : ما مررت إلَّا زيداً

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان الحماسة ص ١٥٦ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٩٣ وشرح الحماسة للتبريزي ٥٦١/١

(٢) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٣٨

بأحد، قدمت على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً، وهو حرف الجر فجرى ذلك مجرى قولك : إلَّا زيداً ما قام أحدٌ، وإلَّا زيداً ضربتُ الناسَ، فلهذا لم يقو تقدم المستثنى على المجرور قوته مع المرفوع والمنصوب ." (١)

وما قاله ابن جني من ضعف تقديم المستثنى على المستثنى منه المجرور هو الصحيح، فإنَّ تقديم المستثنى على المستثنى منه المرفوع، أو المنصوب جائز وقد ورد كثيراً عن العرب في الشعر والنثر وذلك على جعل المستثنى تابعاً والمستثنى منه متبوعاً، قال سيبويه : " حكي يونس عن بعض العرب الموثوق بهم : ما لي إلَّا أبوك أحدٌ ." (٢)

ووجه إعرابه عند الكوفيين والبغداديين على البدل، وعلى ذلك خرجه سيبويه (٣) والفراء، (٤)، وقيل : لا يجوز عند البصريين إلَّا النصب خاصة، (٥)، وهذا ما قاله المبرد في باب ما لا يجوز فيه البدل، وذلك الاستثناء المقدم نحو : ما جاءني إلَّا زيداً أحدٌ . (٦)

وحجة المبرد في امتناع إعرابه بدل أنَّه ليس قبل زيد ما تبدل منه فصار الوجه الذي يصلح على المجاز لا يجوز ها هنا غيره . (٧)

أمَّا تقديم المستثنى على المستثنى منه المجرور مثل شاهد ديوان الحماسة، ومثل قولهم : ما مررتُ إلَّا زيداً بأحد، فهذا التركيب ضعيف، وفيه انحراف نحوي لتقديم المستثنى على المستثنى منه، وعلى العامل وهو حرف الجر كما قال ابن جني .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٣٩
(٢) الكتاب ٣٣٧/٢
(٣) الكتاب ٣٣٧/٢
(٤) ينظر : معاني القرآن ١٦٨/١
(٥) قاله : ابن أصبغ ينظر : الارتشاف ١٥١٦ والمساعد ٥٦٧/١
(٦) المقتضب ٣٩٧/٤
(٧) المقتضب ٣٩٧/٤ وينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٠٤/٢ والارتشاف ١٥١٦ والمساعد ٦٦٧/١ وشفاء العليل ٥٠٣/١ والأشموني ١٤٨/٢

المبحث الرابع

الانحراف النحوي في عطف النسق والبدل

من التراكيب النحوية التركيب العطفي وهو : المعطوف والمعطوف عليه عطف نسق، فإذا كانا جملتين فمن أحكامهما أنَّه لا بد من التوافق بين الجملتين في العطف، فإذا كانت الجملة المعطوفة إنشائية فيجب أن تكون المعطوفة عليها جملة إنشائية أيضاً، وإذا كانت الجملة المعطوفة خبرية فيجب أن تكون المعطوفة عليها خبرية، وهكذا، قال ابن جني : " لأنَّ التوافق بين الجملتين في العطف أوْلى من التخالف بينهما . "[١]

وهذا التوافق سماه أبو حيان المعادلة – أي في العطف – فلا يكون إلَّا بين اسمين، أو فعلين، أو جملتين، إمَّا اسميتين، وإمَّا فعليتين، ولا تعادل بين اسمية وفعلية إلَّا إن كانت في معنى الاسمية، أو الاسمية في معنى الفعلية نحو : " أَدَعَوْتُمُوهُم أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ " [٢] أي : أم صممتم، ونحو : " أَفَلَا تُبصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيرٌ " [٣] المعنى : أم أنتم بُصَراء، والموجبات تقدم أيَّا شئت منهما . [٤]

وقد جاء في ديوان الحماسة انحراف نحوي في التركيب العطفي بالتخالف بين المعطوف والمعطوف عليه، وفي تركيب البدل بالتخالف بين البدل والمبدل منه، ويتمثل ذلك في عدة صور :

---

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ١٩٥

(٢) الآية ١٩٣ من سورة الأعراف

(٣) من الآيتين ٥١ ، ٥٢ من سورة الزخرف

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٠٥

الصورة الأولى

عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية

جاء في ديوان الحماسة عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، والشاهد فيه، وهو قول الشاعر : عَمرو بن مِخلاة : (١)

طَعَنًّا زياداً في استِهِ وهو مُدبرٌ ** وثورٌ أَصَابَتهُ السُّيوفُ القَواطِعُ

الانحراف النحوي حدث في هذا التركيب بعطف جملة " ثورٌ أصابته السيوف" وهي جملة اسمية على " طَعَنًّا زياداً " وهي جملة فعلية ،وصورته كالآتي:

المعطوف عليه جملة فعلية + حرف العطف + المعطوف جملة اسمية

طَعَنًّا زياداً الواو ثورٌ أصابتهُ السيوفُ

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب فيه مخالفة في العطف والأوْلى عدم المخالفة في الجملة المعطوفة على الجملة المعطوفة عليها قال : " وكان الإعراب أن ينصب " ثوراً " بفعل مضمر يفسره من بعده قوله : " أصابته السيوف القواطع " فينصب كما ينصب في قولك : قام زيدٌ وعمراً كلمته."(٢)

ثم ذكر ابن جني وجه المخالفة وأنَّ الأوْلى المعادلة والتوافق في العطف فقال: "ويعتمد ذلك لأنَّ الجملة الأولى مركبة من فعل وفاعل فلو رفعت الثاني لصارت المعطوفة عليها من مبتدأ وخبر، وكانتا مختلفتين، وكلما تشابهت الجملتان المعطوفة والمعطوفة عليها كان أمثل وأشد تشاكلاً ." (٣)

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان الحماسة ص ١١٦ والأغاني ١٩ /١٤٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٤٧/٢ وشرح الحماسة للتبريزي ٤٥٠/١ والرواية فيه بالنصب " وثوراً أصابته " والحماسة الشجرية ص ١٧٢ وفيها أيضاً " وثوراً أصابته " وعنوان النفاسة في شرح الحماسة ٦٢٩/١

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٩٥

(٣) المرجع السابق ص ١٩٥

وقد اختار ابن جني التوافق في العطف، وخرَّج التركيب على نصب الاسم في الجملة الثانية فقال : "وإذا أنت نصبت قدرته على : طَعَنًا زياداً وأصابتْ ثوراً السيوفُ القواطعُ، فصارت الثانية مركبة تركيب الأولى وهذا واضح."(١)

موقف النحويين من هذا التركيب :

لم يختلف النحويون في عطف جملة على جملة فهذا محل اتفاق بينهم، ولكن اختلفوا في عطف جملة اسمية على جملة فعلية، أو العكس، وهم في ذلك على ثلاثة أقوال :

الأول : الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل : قام زيدٌ وعمراً أكرمته، أن نصب " عمراً " أرجح ؛ لأنَّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

فعلى هذا الرأي الرفع جائز مطلقاً، والنصب أرجح .

الثاني: المنع مطلقاً، وذلك للعلة السابقة وهي عدم المعادلة في العطف بتخالف الجملتين .

الثالث: وهو لأبي علي الفارسي أنَّه يجوز في العطف بالواو فقط، نقله عنه ابن جني وبنى عليه منعَ كون الفاء في : خرجت فإذا الأسد حاضر، عاطفة.(٢)

والرأي الصحيح من هذه الثلاثة هو الأول وهو ما اختاره ابن جني فلم يمنع العطف بالرفع، ولكن رجَّح النصب للتوافق بين الجملتين، فالتوافق بين الجملتين في العطف أوْلى كما سبق، وهو ما عليه أكثر الشواهد، والدليل على أنَّه الراجح الرواية الأخرى وهي رواية النصب أعني : نصب الاسم بعد الواو بقوله : (٣)

..... ** **وثوراً أَصَابتهُ السيوفُ القواطعُ**

وعلى هذه الرواية فالتوافق حاصل في العطف بين الجملتين بعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية، وليس فيه انحراف نحوي على هذه الرواية .

---

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٩٥

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٤٨٥/٢ وسر صناعة الإعراب ص 254،٢٥٥

(٣) رواية النصب في: شرح الحماسة للتبريزي ٤٥٠/١ وحماسة ابن الشجري ص١٧٢

الصورة الثانية

عطف الجملة على المفرد

من موجبات العطف – كما سبق – المعادلة بين المعطوف والمعطوف عليه، أو أن يكون المعطوف وفق المعطوف عليه، بأن يعطف مفرد على مفرد وجملة على جملة، فالمعادلة لا تكون بعطف جملة على مفرد، أو العكس، هذا هو الأصل، وقد جاء على غير هذا الأصل في ديوان الحماسة، وهو قول الشاعر : جعفر بن عُلبَة الحارثي : (١)

فلَا تَحسبِي أنّي تَخَشَّعتُ بَعدكُم ** لشَيء ولا أنّي مِن المَوتِ أفرَقُ

ولا أنا مِمَّن يَزدَهيهِ وعِيدُهُم ** ولا أنَّني بالمَشي في القيدِ أَخرَقُ

جاءت رواية البيت الثاني التي نقلها ابن جني هنا " ولا أنا مِمَّن يزدهيه وعيدُهُم" وهي جملة اسمية في محل رفع عُطفت على محل اسم " أنَّ" المرفوع في قوله " أنّي تخشَّعتُ " وهو مفرد .

فهذا انحراف نحوي في التركيب بين المعطوف والمعطوف عليه وذلك بعطف جملة اسمية على مفرد، وصورته كالآتي :

المعطوف عليه مفرد	+ حرف العطف	+ المعطوف جملة اسمية
محل اسم "أنَّ"	الواو	أنا ممَّن يزدهيه وعيدهم

موقف ابن جني من هذا التركيب :

الانحراف النحوي في رواية البيت الثاني على هذه الصورة السابقة واضحة، وقد وجَّه ابن جني إعراب البيت على أنَّ الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر وهي " أنا ممَّن يزدهيه وعيدُهُم " في محل رفع معطوفة على محل اسم " أنَّ"

---

(١) والبيتان من الطويل ، ينظر : ديوان الحماسة ص ١٤ ورواية البيت الثاني فيه: " ولا أنَّ نفسي يزدهيها " والأغاني ١٣ /٣٥ والرواية فيه : "ولا أنَّ قلبي يزدهيه وعيدهم" وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٤/١ ،٥٥ والرواية فيه : " ولا أنَّ نفسي يزدهيها " وشرح الحماسة للتبريزي ٤٦/١ ،٤٧ والرواية فيه : "ولا أنَّ نفسي يزدهيها" والخزانة ٣٠٣/١٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ والرواية فيه : " ولا أنا ممَّن يزدهيه وعيدكم "

المفتوحة المفرد، وهو في محل رفع، ولم يتعرض إلى نوع المعطوف والمعطوف عليه في هذه الرواية مع أنَّه ذكر رواية أخري ليست فيها مخالفة، كما سأذكرها بعد ذلك نقلاً عنه .

واستدل ابن جني على ما جاء في هذا التركيب بما أجازه سيبويه من عطف الاسم المرفوع على محل اسم " أنَّ " المفتوحة كما سيأتي . (١)

موقف النحويين من هذا العطف :

اختلف النحويون في مثل هذا العطف من عطف اسم مرفوع على محل اسم " أنَّ " المفتوحة، فهذه الصورة تختلف عن البيت في نوع المعطوف، ولكن تتفق معه في وجه الإعراب، وهو العطف بالرفع على محل اسم" أنَّ" المفتوحة، وهم في ذلك على مذهبين :

الأول : مذهب سيبويه، فقد أجاز هذا العطف، أعني عطف الاسم المرفوع على محل اسم "أنَّ" المفتوحة (٢)، وقد اختاره ابن جني، واستدل برواية البيت السابق بعطف محل الجملة الاسمية على محل اسم " أنَّ" المفتوحة وردَّ على مَن أنكر ذلك على سيبويه من بعض المتأخرين فقال : " وفي قوله : " ولا أنا ممَّن يزدهيه وعيدهم " شاهد بجواز استدلال سيبويه بقول الله سبحانه :" أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكِينَ وَرَسُولُهُ"(٣) بالرفع على معنى الابتداء ورد وردع لإنكار من أنكر ذلك عليه من بعض المتأخرين . "(٤)

الثاني : مذهب بعض المتأخرين وعلى رأسهم السيرافي، قالوا : إنَّ هذا العطف لا يجوز، أعني عطف الاسم المرفوع على محل اسم "أنَّ" المفتوحة.(٥)، وقد ردوا على سيبويه، وحجتهم في الرد عليه أن قالوا : إنَّ هذا إنَّما يسوغ مع "إنَّ"

---

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٨ ، ٢٩

(٢) ينظر : الكتاب ١٤٤/٢

(٣) من الآية ٣ من سورة التوبة

(٤) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٩

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٧٣/٢

المكسورة ؛ لأنَّها على شرط الابتداء وصدده، وليس في الآية المتلوة " إنَّ" وإنَّما فيها" أنَّ" المفتوحة والمفتوحة لا تصرف الكلام إلى معنى الابتداء، وإنَّما تجعل الكلام شأناً وحديثاً ومواضعها تختص بالمفرد لا بالجملة . (١)

والسيرافي ومن تبعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه، وقالوا : لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم" أنَّ" المفتوحة مطلقاً إذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع، أو منصوب، أو مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة . (٢)

وقد انتصر ابن حني لسيبويه لأنَّه اختار رأيه كما سبق، وردَّ على حجة هؤلاء المانعين هذا العطف بما يرجح رأي سيبويه بالسماع والقياس فقال : " والقول فيما بعد مع صاحب الكتاب لا عليه سماعاً وقياساً :

أمَّا السماع : فما جاء في هذا البيت، وهو قوله : فلا تحسبي أنِّي تخشعت، ثم قال : ولا أنا ممَّن يزدهيه وعيدهم، وهو يريد معنى " أنَّ" المفتوحة يدل على ذلك رواية : ولا أنَّ نفسي يزدهيها وعيدهم .

وقد جاء في التنزيل قال الله تعالى : " إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ " (٣)، ألا ترى أنَّ معناه : ولأنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحدَةً ولأَنِّي رَبُّكُم" فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على " إنَّ" وفيها معنى اللام كما تقدم وهذا يزيل معنى الابتداء عنده ويصرف الكلام إلى معنى المصدر أي : ولِكَونِي ربُّكُم فاعبدوني... " (٤)

وأمَّا وجه القياس الذي لأجله جاز ما مكناه للخصم وتبيناه له من مواضع التحقيق والاعتلاء كما أنَّ المكسورة كذلك، فلمَّا استويا في المعنى والعمل وتقاربا في اللفظ صارت كل واحدة كأنَّها أختها، يزيد على ذلك وضوحاً لك

(١) المرجع السابق ٤٧٣/٢
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٣/٢
(٣) من الآية ٩٢ من سورة الأنبياء
(٤) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٣٠

أنَّك تقول : علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ، وعلمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ، فتجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة وتؤكد في الموضعين كليهما قيام زيد لا محالة، والقيام مصدر كما ترى . " (١)

وقد رجَّح بعض النحويين رأي السيرافي، ومنهم العلامة الرضي قال: " ونظر أبي سعيد صحيح ... " ثم ذكر الرضي وجهين من الإعراب في الآية السابقة التي ذكرها سيبويه على الرفع فقال : " فنقول : إنَّ قوله تعالى: "ورسولُه" عطف على الضمير في " بريء " وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله: "من المشركين " مقام التأكيد، أو نقول : رسولُه، مبتدأ خبره محذوف أي: ورسولُه كذلك، والواو اعتراضية لا عاطفة ..." (٢)

وهذا الذي قاله العلامة الرضي من توجيه الرفع في الآية، أعني رفع "رسولُه" على الوجهين اللذين ذكرهما، هذان الوجهان جائزان في الآية الكريمة أمَّا الشاهد الذي معنا على الرواية التي ذكرها ابن جني فلا يتأتى فيه ذلك، ولا يجوز تخريجه على وجه منهما .

أمَّا الوجه الأول في الآية فهو عطف مفرد وهو " رسولُه " على مفرد وهو الضمير في " بريء " كما قال، وهذا لا مخالفة فيه في العطف، وأمَّا بيت الشاهد فهو عطف جملة اسمية على مفرد وهو اسم " أنَّ " وهذا فيه مخالفة في التركيب بعطف جملة على مفرد .

وأمَّا الوجه الثاني وهو إعراب الواو اعتراضية أي استئنافية وليست عاطفة فهذا أيضاً لا يجوز في بيت الشاهد ؛ لأنَّ الواو في البيت إذا كانت استئنافية فعلى ذلك تكون " لا" بعدها داخلة على معرفة بلا تكرار ؛ لأنَّ ما بعدها : " ولا أنَّني بالمشي ... "بـ" أنَّ " المفتوحة، ولا يجوز ذلك إلَّا عند المبرد (٣)، أمَّا

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٣١
(٢) شرح الكافية الرضي ٣٥٣/٢
(٣) ينظر : المقتضب ٣٥٩/٤

الجمهور فلا يجوز عندهم دخول " لا" على المعرفة إلَّا إذا تكررت " لا" ولا تعمل في المعرفة، فتقول : لا زيدٌ قائمٌ ولا خالدٌ .

وقد صرح الرضي نفسه بعدم جواز هذا الوجه الثاني في البيت أعني جعل الواو اعتراضية فقال : " ولا يتم لنا مثل هذا في قوله : ولا أنا ممن ... الخ ثم ذكر الإشكال السابق وهو دخول " لا " على المعرفة وعدم تكريرها، ثم قال : "ولو رُوي " ولا إنَّني بالمشي في القيد " بالكسر لارتفع الإشكال وكان قوله : " ولا أنا ممن يزدهيه " مستأنفاً و" لا " مكررة . " (١)

قال البغدادي في خزانة الأدب : " ولكنه لم يرو بالكسر فتحتم التخريج على قول سيبويه . " (٢)

وإذا رجعنا إلى استدلال ابن جني ببيت الشاهد من ديوان الحماسة على الرواية التي ذكرها وأنَّها شاهد على رأي سيبويه بجواز عطف المرفوع على محل اسم " أنَّ " المفتوحة .

أقول : إنَّ هذا التنظير ليس مطابقاً من كل الوجوه فإذا عقدنا مقارنة بين بيت الشاهد وبين ما أجازه سيبويه في الآية الكريمة يتبين لنا الآتي :

أولاً : الآية فيها عطف لفظ الاسم المرفوع وهو " رسولُه " على محل اسم "أنَّ" المرفوع فهما متفقان في وجه الإعراب وهو : الرفع، ولكنهما مختلفان في عطف اللفظ على المحل، أمَّا بيت الشاهد فهو عطف المحل على المحل أي : محل الجملة الاسمية على محل اسم " أنَّ"، إلا أنَّ ما في الآية جائز عند النحويين أي : عطف اللفظ على المحل .

ثانياً : أنَّ المعطوف في الآية ، وهو " رسولُه " مفرد توافق مع المعطوف عليه وهو اسم "أنَّ" وهو مفرد أيضاً، أمَّا البيت فهو عطف الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر على المفرد، وهو اسم " أنَّ" وهنا الإشكال وهو المخالفة

(١) شرح الكافية للرضي ٣٥٣/٢
(٢) خزانة الأدب ٣٠٤/١٠

النحوية في التركيب وهي عدم توافق المعطوف مع المعطوف عليه، فهذا انحراف نحوي (تحويلي) في التركيب كما سبق .

ويبدو أنَّ هذا الانحراف النحوي وهذه المخالفة قد لقيت قبولاً عند ابن جني ؛ لأنَّه لم يعترض عليها بل ذهب يستدل بهذا الشاهد وبغيره من السماع والقياس ويرد على من اعترض على رأي سيبويه من المتأخرين، ولم يتطرق ابن جني إلى المخالفة في التركيب بين نوع المعطوف والمعطوف عليه – كما بينته سابقاً – وإن كان هناك فرق بين نوع العطف في الآية ونوع العطف في البيت – كما سبق –

والظاهر بعد تأمل وإعمال فكر في هذا الشاهد، وهذا التركيب الذي معنا وإن كان ظاهره فيه مخالفة وعدم توافق في العطف، ومن شرط المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه ."[1] وهذا انحراف نحوي واضح، وذلك بعطف جملة اسمية على مفرد – كما سبق – إلَّا أنَّ وجه تخريجه وتوجيه الإشكال النحوي فيه أنَّ المعطوف في البيت وإن كان جملة اسمية إلَّا أنَّه في محل رفع وعطف على اسم في محل رفع وهذه الجملة أيضاً وإن كان لفظها مركب إلَّا أنَّها في معنى المفرد، وأنَّ هذا التركيب له نظير من السماع الفصيح كما قال ابن جني في تنظيره بالآية من قوله تعالى : "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ "[2]، فقد عطف الجملة المكونة من المبتدأ والخبر وهي " أَنَا رَبُّكُم " على اسم " إنَّ" المكسورة وهو مفرد وفيها معنى اللام – كما تقدم – وهذا يزيل معنى الابتداء ويصرف الكلام إلى معنى المصدر المفرد، فكأنَّه عطف جملة على مفرد كما في بيت الشاهد ؛ لأنَّ المعنى واحد كما قدره النحويون أي : ولكون أمتكم، ولكوني ربّكم فاعبدون.

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٦
(٢) من الآية ٩٢ من سورة الأنبياء

وقد جاء هذا التركيب أيضاً في شاهد آخر من القرآن الكريم وهو قوله تعالى : " وإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُم فَاتَّقُونِ " [١] في قراءة [٢] " وأنَّ " – بالفتح – فعطف محل الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر، وهي" أنا رَبُّكم" على محل اسم " أنَّ " المفتوحة وهو مفرد روى سيبويه عن الخليل أنَّه قال فيها : إنَّما هو على حذف اللام كأنَّه قال : ولأنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً وأنَا رَبُّكُم . " [٣] فهو مثل بيت الشاهد الذي معنا.

فهذا التركيب الذي معنا في بيت الشاهد له نظير من السماع، وكذلك له وجه من القياس – كما قال ابن جني – أي قياس" أنَّ " المفتوحة على "إنَّ" المكسورة في إفادتهما التوكيد والتحقيق، فهذا كله يرجح موقف ابن جني وتخريجه لهذه الرواية .

وهناك رواية أخرى في ديوان الحماسة في البيت الثاني، وقد أشار إليها ابن جني في معرض كلامه السابق وذكرها أيضاً بعض شُرَّاح ديوان الحماسة وهي " ولا أنَّ نفسي يزدهيها وعيدهم " وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت ؛ لأنَّ المعطوف قد توافق مع المعطوف عليه بعطف المفرد على المفرد وكذلك ما بعده جاء قوله : ولا أنَّني بالمشي ... الخ بـ" أنَّ" المفتوحة، وهذا هو الأَوْلى في البيت وهو الأصل في العطف .

---

(١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون

(٢) قرأ الكوفيون بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بفتحها ، ينظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢ /٣٢٨ والإتحاف ٢ /٢٨٥

(٣) الكتاب ١٢٦/٣، ١٢٧ وينظر : المقتضب للمبرد ٣٤٦/٢

الصورة الثالثة

عطف الجار والمجرور على الجملة الفعلية

جاء هذا التركيب في ديوان الحماسة في قول الشاعر وهو : جعفر بن عُلبَة الحارثي :[١]

نقاسِمُهم أسيافنَا شرَّ قسمةٍ ** ففينَا غواشيهَا وفيهم صُدورُها

التركيب الظاهر في هذا البيت هو عطف الجار والمجرور وهو :(فينا غواشيها) على الجملة الفعلية وهي : "نقاسِمُهم" وصورته كالآتي :

المعطوف عليه جملة فعلية + حرف العطف + المعطوف الجار والمجرور

نقاسمهم الفاء فينا غواشيها

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب على ظاهره لا يصح قال : " وذلك أنَّه عطف قوله " ففينا غواشيها " على قوله : " نقاسمهم " ومن شرط المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه . " [٢]

ووجه عدم جوازه عنده أنَّ العطف جار مجرى السبب والمُسبَّب ؛ وذلك أنَّه معطوف على الفعل بالفاء كقولك : أعطيته فأخذ، ومنعته فامتنع، والمُسبَّب لا يكون بيننا وفي تعاطينا إلَّا فعلاً . [٣]

وقد خرَّج ابن جني هذا الشاهد على وجه آخر غير عطف الجار والمجرور على الجملة الفعلية، فهو عنده على تقدير فعل محذوف بعد فاء العطف قال:

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان الحماسة ص ١٤ والمحكم لابن سيده ج ٣٢/٦ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠/١ وشرح الحماسة للتبريزي ٤٣/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٩٧/١ ولسان العرب (غشا)

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٦

(٣) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٦

"وفي شاهدنا لا يكون إلَّا فعلاً فكأنَّه قال : نقاسمهم أسيافنا فتثبت فينا غواشيها وتثبت فيهم صدورها أي : فتلينا غواشيها وتليهم صدورها."(١)

وعلى هذا التقدير الذي قاله ابن جني فلا يكون هناك انحراف في العطف ؛ لأنَّه عطف جملة فعلية على جملة فعلية كما هو الأصل في التوافق بين الجملتين في العطف – كما سبق –

رأي النحويين في هذا التركيب :

يرى النحويون أنَّ هذا التركيب لا يصح للعلة السابقة، وهذا ما قاله المبرد(٢)، والفارسي (٣)، وابن مالك (٤)، وأبو حيان (٥)، وغيرهم . (٦)

وعند ابن جني أنَّ عطف الظرف على الفعل في شاهد ديوان الحماسة السابق أقوى من عطف جملة فعلية على جملة اسمية، أو العكس ؛ لقوة شبه الظرف بالفعل . (٧)

وقد استدل ابن جني على قوة شبه الظرف بالفعل بأنَّه قد جاء الشرط بالظرف قال ابن جني : " وهذا تناه في قوة شبهه بالفعل إذ كان الشرط إنَّما بابه الفعل قال الله تعالى : " وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ " (٨)

وقد استدل ابن جني على قوة شبه الظرف بالفعل أيضاً في المحتسب فقال: "ومن غريب شبه الظرف بالفعل أنَّهم لم يجيزوا في قولهم : فيك يرغب، أن

(١) المرجع السابق ص ٢٦
(٢) ينظر : المقتضب ١٧٨/٣
(٣) ينظر : كتاب الشعر ص ٢٨١
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٧١
(٥) ينظر : الارتشاف ٢٩٩٥
(٦) ينظر : شرح الحماسة لابن جني ص ٢٦ وشرح الحماسة للتبريزي ص ٤٣
(٧) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٦
(٨) من الآية ٥٣ من سورة النحل .

يكون "فيك" مرفوع بالابتداء، وفي " يرغب " ضميره كقولك : زيد يضرب من موضعين:

أحدهما: أنَّ الفعل لا يرتفع بالابتداء فكذلك الظرف .

والآخر: أنَّ الظرف لا ضمير له كما أنَّ الفعل لا ضمير له ..." (١)

ولقوة شبه الظرف بالفعل عند ابن جني أيضاً أنَّه جاء عكس عطف الظرف على الفعل أي : عطف الفعل على الظرف ومنه قول الشاعر : (٢)

زَمَانَ عليَّ غُرابُ غُدافٌ ** فطيَّرهُ الشَّيبُ عنِّي فَطَارا

فعطف الفعل " طيَّره " على الظرف (الجار والمجرور) "عليَّ " قال ابن جني: "فعطفُه الفعل على الظرف من أقوى دليل على شبهه به."(٣)

وهذا الذي قاله ابن جني في المحتسب وفي شرحه شاهد الحماسة الذي معنا وما استدل به يوحي بأنَّه يجوز عنده عطف الظرف (الجار والمجرور) على الفعل لقوة شبهه به مع أنَّه خرَّج شاهد الحماسة على تقدير فعل محذوف قبل الجار والمجرور حتى تُعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ؛ لأن شرط المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه كما قال .

وأخيراً أقول : إنَّ التوافق بين الجملتين في العطف أَوْلى من التخالف، وما جاء في بيت الشاهد من ديوان الحماسة فالأَوْلى تخريجه على ما قال ابن جني أي: على تقدير فعل بعد حرف العطف في الجملة الثانية، فيكون من عطف جملة فعلية على جملة فعلية، والذي يدل على صحة هذا التقدير ما يأتي:

أولاً: أنَّ الجار والمجرور والظرف يطلق عليهما النحويون شبه جملة، وتسميتهما بشبه الجملة يرجع إلى أسباب منها : أنَّهما سواء كانا تامين، أو

---

(١) المحتسب ٢٤٤/٢

(٢) البيت من المتقارب ، قائله : أبو حية النميري ، ينظر : الحيوان للجاحظ ٤٢٩/٣ والمحتسب ٢/ ٩٠ ، ٢٤٤ والخصائص ١/ ١٥٩ واللسان (غرب)

(٣) ينظر : المحتسب ٢٤٤/٢

غير تامين لا يؤديان معنى مستقلاً في الكلام، وإنَّما يؤديان معنى فرعياً، فكأنَّهما جملة ناقصة، أو شبه جملة، ولابد لهما من متعلق ظاهر أو مقدر، وإذا كان متعلقهما مقدر فقد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً على رأي الكوفيين ففي مسألتنا هذه إذا كان متعلق الجار والمجرور فعلاً فيكون تقديره كما قال ابن جني : فتثبت فينا غواشيها، وبهذا التقدير يكون هناك توافق بين المعطوف والمعطوف عليه .

ثانياً : أنَّ المعنى المراد في البيت يرجح تقدير فعل ؛ لأنَّ الشاعر يفتخر بقومه وملاقاتهم الأعداء فيقول : نقاسمهم – أي الأعداء – أسيافنا أي بضربنا لهم بالأسياف شرَّ قسمة فما يحدث أنَّه تثبت فينا غواشيها أي : غواشي الأسياف وهي : غطاؤها، أو مقابضها [1]، وتثبت فيهم صدورها أي : صدور الأسياف، وهي : أسنة السيوف ،أو مضاربها وأعلاها فنقتلهم.

(١) وهي : ما ألبس جفن السيف من الجلود من أسفل شارب السيف ، أو ما تغشى قوائم السيوف من الأسنان ، ينظر : لسان العرب (غشا) ، وقد فسر ابن جني الغواشي بالجفون ، ينظر : شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٦.

الصورة الرابعة

عطف اسم الاستفهام على الاسم المجرور

القاعدة النحوية أنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ؛ لأنَّ له الصدارة في الكلام قال سيبويه: "وأين زيد ؟ وكيف عبد الله ؟، وما أشبه ذلك ... وهذا لا يكون إلَّا مبدوءً به قبل الاسم ؛ لأنَّها من حروف الاستفهام فشبهت بهل، وألف الاستفهام؛ لأنَّهن يستغنين عن الألف ولا يكن كذا إلَّا استفهاماً."(١)

وكذلك لا يجوز تقديم شيء على الاستفهام قال الزمخشري: "وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لا تقول: ضربت أزيداً ؟ وما أشبه ذلك ." (٢)

وقد بين ابن يعيش العلة في أنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام، وهي أنَّ الاستفهام دخل على جملة تامة خبرية فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدماً عليها ذلك المعنى فيها كما كانت " ما" النافية كذلك حيث دخلت على جملة إيجابية فنقلت معناها إلى السلب، فكما لا تقدم على "ما" ما كان من جملة المنفي كذلك لا تقدم على الاستفهام شيء من الجملة المستفهم عنها، فلا تقول : زيداً أضربت ؟ لأنَّك إذا قدمت شيئاً من الجملة خرج عن حكم الاستفهام ومن تمام الجملة . " (٣)

وقد جاء في ديوان الحماسة عطف اسم الاستفهام على الاسم المجرور في قول الشاعر وهو : جعفر بن عُلبَة الحارثي : (٤)

عَجِبتُ لِمَسراها وأنَّى تَخَلَّصتْ ** إليَّ وبابُ السجنِ دُوني مُغلقُ

ظاهر المعنى أنَّ الشاعر في هذا البيت: عجب لمسراها ولتخلصها إليه؛ لأنَّ العجب اشتمل عليهما .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٢٨/٢

(٢) ينظر : المفصل في علم العربية ص ٣٢٠

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٠٤/٥

(٤) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان الحماسة ص ١٤ ، والأغاني ١٣ / ٣٠ ، ٣٥ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٢/١ وشرح الحماسة للتبريزي ٤٥/١ والخزانة ٣٢١/٤

وعلى هذا المعنى فالبيت فيه انحراف نحوي تركيبي بعطف اسم الاستفهام وهو "أنَّى" بمعنى: كيف؟ على الاسم المجرور وهو: "مسراها" وعمل حرف الجر في اسم الاستفهام، وصورته كالآتي:

حرف الجر + الاسم المجرور + حرف العطف + اسم الاستفهام

اللام مسراها الواو أنَّى

موقف ابن جني من هذا التركيب :

لا يجوز هذا التركيب في العطف عند ابن جني قال :" لا يجوز أن تكون "أنَّى" من قوله: "أنَّى تَخلَّصَت" مجرورة عطفاً على قوله : " مسراها "، وذلك لأنَّ " أنَّى" استفهام لا يعمل فيه ما قبله."(١)

ويرى ابن جني أنَّ تخريج هذا التركيب في البيت على وجه إعرابي غير العطف وهو أن تكون الواو للاستئناف وليست للعطف و" أنَّى" على الاستئناف ولها الصدارة في الكلام كما هو أصلها في الإعراب، وأن تكون منصوبة بقوله: " تخَلَّصتْ " كقولك : أنَّى ارتحلت ؟ أي : من أين ارتحلت ؟ فكأنَّه لمَّا قال: عجبتُ لمسراها، تم كلامه، ثم قال مستأنفاً آخذاً في كلام آخر: وأنَّى تخلَّصتْ ؟ أي : مِن أينَ تخلَّصتْ ؟ (٢)

هذا ما قاله ابن جني في إعراب الاستفهام في هذا التركيب مع أنَّ معنى البيت غير ذلك، فالشاعر عجب لمسراها ولتخلصها إليه، فالعجب اشتمل عليهما جميعاً كما سبق .

فالسؤال هنا : هل يصح مخالفة المعنى من أجل إصلاح الإعراب، والإعراب هو فرع المعنى ؟

أجاب ابن جني عن هذا السؤال فقال : " ولا يستنكر أن يكون وضع الإعراب مخالفاً لمحصول المعنى، ألا تراك تقول : أهلكَ والليل، فمعناه : الحق أهلكَ قبلَ الليل، وإعرابه على غير ذلك . " (٣)

---

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٢٨

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٢٨

(٣) المرجع السابق ص ٢٨

وعلة منع العطف في هذا التركيب من ناحية الإعراب عند ابن جنى وغيره من النحويين ليس لعمل حرف الجر ومباشرته للاستفهام فإننا نقول : بأيِّهم مررتَ ؟، ومِن أينَ أقبلتَ ؟، وعَلامَ ارتحلتَ ؟ ونحو ذلك، وهذا عند سيبويه والنحويين لا بأس به، قال سيبويه " فحروف الجر ... لم تغيرها عن حال الاستفهام ألا ترى أنَّك تقول : بمَن تمرُّ ؟ وعلى أيِّهما أركب ؟ فلو غيرتها عن الجزاء غيرتها عن الاستفهام ..." (١)

وإنَّما علة المنع عند النحويين في هذا الشاهد أنَّ لام الجر في قوله : "لمسراها" متعلقة بـ"عجبت" أي : عمل في الجار والمجرور" لمسراها" الفعل قبله، فالجار والمجرور معمول للفعل، فإذا عطفت الاستفهام على المجرور كان ما قبل المجرور عاملاً في الاستفهام، وهذا لا يصح لما سبق من أنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام، ولا يعمل فيه ما قبله .(٢)

والصحيح أنَّ هذا التركيب في بيت الشاهد الذي معنا من ديوان الحماسة لا يجوز على العطف كما قال ابن جني لامتناعه من ناحية الصناعة النحوية – كما سبق تعليله –

فالقول بأنَّ الواو للاستئناف أوْلى، والمعنى لا يخالفه أيضاً ؛ لأنَّ المعنى أنَّ الشاعر قد يكون عجب لمسراها فقط، ثم استأنف الكلام وسأل : أنَّى تخلَّصتْ إليَّ ؟ أي : كيف، أو مِن أينَ تخلَّصتْ إليَّ وباب السجن دوني مغلق ؟، فهذا على سبيل الاستفهام وليس داخلاً في العجب الأول .

وعلى هذا التخريج فليست هناك مخالفة في البيت من ناحية الصناعة النحوية، ولا من ناحية المعنى .

(١) ينظر : الكتاب ٣/٧٩

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٢٨

الصورة الخامسة

إبدال الجملة الفعلية من الجملة الاسمية

التوافق التركيبي في البدل هو الأَوْلى، وهو الأصل بأن يبدل الاسم من الاسم، والفعل من الفعل، والجملة الاسمية من الجملة الاسمية، والجملة الفعلية من الجملة الفعلية .

وقد جاء البدل على خلاف ذلك في ديوان الحماسة في قول الشاعر، وهو : أبو العطاء السندي : (١)

ذَكَرتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَينَنَا ** وقد نَهِلتْ منَّا المُثَقَّفةُ السُّمْرُ

جاءت الجملة الفعلية ،وهي(قد نهلت منَّا المُثقَّفةُ) بدل من الجملة الاسمية، وهي (الخَطِّيُّ يَخطِرُ بَينَنَا) وصورته كالآتي :

المبدل منه جملة اسمية + البدل جملة فعلية

الخَطِّيُّ يَخطِرُ بينَنا قد نهلتْ مِنَّا المُثقَّفَةُ

ونوع البدل هنا بدل اشتمال ؛ لأنَّ الجملة الثانية أوفى بياناً من الأولى، وهذا كما قيل من شرط إبدال الجملة من الجملة . (٢)

موقف ابن جني من هذا التركيب :

لا يجوز عند ابن جني إبدال الجملة الفعلية من الجملة الاسمية لعدم التوافق بين الجملتين، وقد ذكر ابن جني تخريج هذا التركيب على وجهين:

الوجه الأول : أنَّه أبدل الجملة الفعلية من الجملة الاسمية كما سبق في الصورة، وقد جاء هذا البدل عند ابن جني لسببين :

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : الشعر والشعراء ٧٦٦/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٦/١ وشرح الحماسة للتبريزي ٥٠/١ والنهاية لابن الخباز ١٠٢٠/٣ وابن يعيش ٦٧/٢ والبحر المحيط ٢٣١/٢ والمغني ٤٢٦/٢ وشروح سقط الزند ١١٠٨/٣ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٠/٢

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٤٢٦/٢

الأول : أنَّ الجملة الفعلية في معنى الاسمية ؛ لأنَّها اقترنت بـ"قد"، قال ابن جني :"و" قد" تقرب الماضي من الحاضر ،والحاضر كما ترى كالاسم."(١)

الثاني : أنَّ الجملة الثانية، وهي جملة البدل فيها من البيان الزائد على ما في الأولى، وقد بيَّن ابن جني ذلك فقال :"ألا ترى أنَّه قد يخطر الخَطِّيُّ بينهم ثم لا يكون مع ذلك ناهلاً بأن يكون تجادل من غير تطاعن."(٢)

وقد ورد لهذا الاستعمال وهذا التركيب نظير في اللغة العربية، قال ابن جني:" ونظيرها قولك : زرتني والخوف شاغلٌ، وقد أحجم كل أحد عن الزيارة ." (٣)

الوجه الثاني : أنَّ الجملة الثانية الفعلية حال من الضمير المجرور في " بيننا " فلا تكون إذاً بدلاً مما قبلها . (٤)

وإعراب الجملة في هذا التركيب على الحال لا شاهد فيه .

موقف النحويين من هذا التركيب :

لا يجوز عند النحويين أن يعرب هذا التركيب على إبدال الجملة الفعلية من الجملة الاسمية، لعدم التوافق بينهما، وقد خرَّج ابن هشام هذا التركيب على وجهين:

الأول: أن تكون الجملة الثانية عطف نسق .

الثاني: أن تكون الجملة الثانية على الحال، قال: "وليس متعيناً لجواز كونه من باب النسق على أن تقدر الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واوَ الحال، وتكون الجملة حالاً إمَّا من فاعل "ذكرتكِ" على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإمَّا من فاعل "يَخطر" فتكون الحالان متداخلين، والرابط على هذا الواو وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإنَّ "المُثقَّفة السُّمرُ" هي الرماح."(٥)

---

(١) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٣

(٢) المرجع السابق ص ٣٣

(٣) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٣

(٤) السابق ص ٣٣

(٥) مغني اللبيب ٤٢٦/٢ ، ٤٢٧

وهذا التوجيه من ابن هشام على الحال لا إشكال فيه كما ذكرت سابقاً، وكما وجهه ابن جني أيضاً مع اختلاف صاحب الحال عندهما .

أمَّا توجيه ابن هشام على عطف النسق ففي هذا التركيب إشكال آخر، وهو عدم التوافق في العطف – كما سبق – بعطف جملة فعلية على جملة اسمية، وصورته كالآتي:

المعطوف عليه جملة اسمية + حرف العطف + المعطوف جملة فعلية

الخَطِّي يَخطِرُ بَينَنَا الواو قد نهلت منَّا المُثَقَّفةُ

والصحيح من هذه الأوجه الثلاثة السابقة أن يكون التركيب على الحال، والمعنى يرجح ذلك، فتكون الواو واو الحال، والجملة الفعلية حالاً، وصاحب الحال كما قال ابن هشام إمَّا فاعل " ذكرتُكِ "، وإمَّا فاعل " يَخطِر"، وترادف الأحوال جائز عند النحويين، والرابط بينهما الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه.

وكان هذا الوجه هو الأوْلى ؛ لأنَّ توجيهه على البدل، أو على عطف النسق فيه مخالفة وانحراف نحوي في التركيب كما سبق، وإذا أمكن تخريجه على وجه لا مخالفة فيه فهو أوْلى.

المبحث الخامس

الانحراف النحوي في فعل جملة جواب الشرط

وفيه صورتان :

الصورة الأولى

جواب الشرط ماضٍ مقرون بـ"رُبَّ"

إذا كان الشرط والجزاء فعلين فالأحسن أن يكونا مضارعين، ثم أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، ثم ماضيين بلم، أو بدونها، أو أحدهما بلم والآخر بدونها، فهذه تراكيب ثمانية تجوز في الكلام، وقد جاء في ديوان الحماسة تركيب مختلف عن هذه التراكيب في فعل جملة جواب الشرط، وهو قول أبي العطاء السندي : (١)

فإنْ تُمسِ مَهجورَ الفِنَاءِ فرُبَّمَا ** أقامَ بِهِ بَعدَ الوُفُودِ وُفودُ

فعل الشرط في هذا البيت " تُمس " وهو فعل مضارع مجزوم، وجواب الشرط " أقامَ " وهو فعل ماض مقرون بـ"رُبَّ"، وصورته كالآتي :

أداة الشرط	+ فعل الشرط	+ جواب الشرط
إنْ	تُمسِ	فرُبَّما أقامَ

هذا التركيب في جملة الجواب فيه انحراف نحوي ؛ لأنَّ جواب الشرط جاء ماضياً وتقدمت عليه " رُبَّ " و" رُبَّ " إذا تقدمت على الماضي تحقق مضيه، وهذا لا يصلح في الشرط ؛ لأنَّه يدل على الاستقبال وجوابه كذلك .

---

(١) والبيت من الطويل ، ينظر : ديوان الحماسة ص ١٤٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٦٧/٢ وشرح الحماسة للتبريزي ٥٢٥/١ وأمالي القالي ٢٧٢/١ وأدب الكاتب ص ٢١ والكشاف ٧٣٨/١٨ والبحر المحيط ٤٣٧/٦ والأشباه والنظائر ٨٣/٢ والخزانة ٥٣٩/٩ واللسان (عبر)

موقف ابن جني من هذا التركيب :

يرى ابن جني أنَّ هذا التركيب غير جائز، وعلل ذلك فقال : "ينبغي أن يكون جواب الشرط مستقبلاً، و" رُبَّما " كما ترى ماضية، والشرط لا يصلح إلَّا بالاستقبال، والمستقبل لا يكون علة للماضي؛ لئلَّا يتقدم المعلول على علته."(١)

ومعنى قول ابن جني : " ورُبَّما كما ترى ماضية " أي : أنَّها دخلت على الماضي فأفادت تحقق مضيه، وهذا يتنافى مع فعل الشرط، وهو مستقبل، والمستقبل – كما قال – لا يكون علة للماضي لئلَّا يتقدم المعلول على العلة .

ونظراً لأنَّ هذا التركيب جاء في الشعر فقد وجد له ابن جني تخريجاً بالحمل على المعنى فقال : " وإذا كان الأمر كذلك فالكلام محمول على معناه دون لفظه ألا ترى أنَّ معناه : إنْ أمسيت هكذا أسلي عنه بذكر ما مضى، أي فليكن هذا بإزاء ذلك، وقد جاءت العرب بهذا الوضع ." (٢)

وهذا الذي خرجه ابن جني على رواية البيت : ... ** **فرُبَّما أقامَ**

وهي " فربَّما " بالفاء في ديوان الحماسة برواية أبي منصور الجواليقي .(٣)

وهناك رواية أخرى ذكرها بعض شُرَّاح ديوان الحماسة ومنهم المرزوقي والتبريزي (٤)، وهي : ... ** **ورُبَّما أقامَ به بعد الوفود وفودُ**

قال المرزوقي : " وهي الرواية المختارة بالواو ؛ وذلك أنَّ أداة الشرط في قوله: فإنْ تُمسِ مهجور الفناء، جوابه : فإنَّك لم تبعد، ويصير : ورُبَّما أقامَ، بيان الحال فيما تقدم من رياسته وقت توفر الناس على قصده وزيارته، والمعنى: إنْ

(١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٢٠٨

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٨ ، ٢٠٩

(٣) ينظر : ديوان الحماسة برواية الجواليقي ص ١٤٣

(٤) ينظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٦٧ وشرح الحماسة للتبريزي ٥٢٥/١

مُت وصرت مهجور الساحة مرفوض الخدمة ورُبَّما كانت الوفود فيما مضى من حياتك تزدحم على بابك وتتلافى في فنائك ."[1]

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه على مجيء الشرط مضارع مجزوم والجواب ماض مقرون بربَّ، فالجواب على هذا التخريج وهذا المعنى محذوف وهو مقرون بالفاء كما قدره، وحذف جواب الشرط جائز "ورُبَّما أقام" بيان للحال فيما مضى.

وهذه الرواية وهذا التخريج أقرب إلى الصناعة النحوية وإلى المعنى أيضاً؛ لأنَّه ليس فيه التناقض – كما في الرواية السابقة – بين الشرط الذي هو مستقبل وبين الجواب الذي هو ماض محقق، كما قال ابن جني ؛ فلا فائدة إذن في الجواب ؛ لأنَّه تحقق الوقوع فما فائدة الشرط ؟

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٦٧/٢

الصورة الثانية

جواب الشرط ماضٍ مجرد

جاء في ديوان الحماسة في قول الشاعر ،وهو قعنب بن أم صاحب :[١]

إنْ يَسمعوا ريبةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً ** عَنِّي وما سَمِعُوا مِن صَالحٍ دَفنُوا

فعل الشرط في هذا البيت مضارع مجزوم وجواب الشرط ماض مجرد، وصورته كالآتي :

أداة الشرط	+ فعل الشرط	+ جواب الشرط
إنْ	يَسمعوا	طَارُوا بِها

موقف ابن جني من هذا التركيب :

حكم ابن جني على هذا التركيب بأنَّه قبيح ولا يجوز إلَّا في الشعر فقال : "يقبح أن يجزم حرف الشرط جزماً يظهر إلى اللفظ ثم لا يكون جوابه مجزوماً، أو بالفاء، لكن هذا يجوز في الشعر . " [٢]

وقد حكم ابن جني أيضاً في غير هذا الكتاب على قبح هذا التركيب في النثر، وإذا جاء في قراءة فهي ضعيفة ولا يجوز إلَّا في الشعر، قال في المحتسب في قوله تعالى : " شَنَئَانُ قَومٍ أنْ صَدُّوكُمْ " [٣] في قراءة [٤] " إنْ صَدُّوكُمْ" : " في هذه القراءة ضعف وذلك ؛ لأنَّه جزم بإنْ، ولم يأت لها بجواب مجزوم، أو

---

(١) والبيت من البسيط ، ينظر : ديوان الحماسة ١٨٧/٢ ومعاني القرآن للفراء ٢٧٩/٢ والاقتضاب ص ٢٩٢وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي١٤٥٠/٣ وشرح التبريزي ٢/ ٨٦٣ والمحتسب٢٠٦/١ وأمالي المرتضى ٣٢/١ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠ وشرح الكافية الشافية١٥٨٦/٣وشواهد التوضيح ص١٦وشرح التسهيل لابن مالك٩١/٤ومغني اللبيب٦٩٢/٢وشرح أبيات المغني ١٠١/٨وسمط اللآليء٣٦٢والأشموني ١٧/٤

(٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص ٣٥٦

(٣) من الآية ٢ من سورة المائدة

(٤) وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وقرأ باقي السبعة "أنْ صدوكم" ينظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٥٤/٢ والإتحاف ٥٢٩/١

بالفاء، كقولك : إنْ تزرني أُعطكَ درهماً، أو فلك درهمٌ، ولو قلت : إنْ تزرني أعطيتُك درهماً قبح لما ذكرنا وبابه الشعر . " (١)

رأي النحويين في هذا التركيب :

اختلف النحويون في مثل هذا التركيب، فأكثر النحويين لا يجوز عندهم هذا التركيب ويخصونه بالضرورة ،والعلة في ذلك عندهم أنَّ إعمال الأداة في لفظ الشرط ثم المجيء بالجواب ماضياً كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه.(٢)

ويرى الفراء أنَّه يجوز في الاختيار، وجعل منه قوله تعالى : " إن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ " (٣)، لأنَّ " ظلَّت " بلفظ الماضي وقد عطفت على " نُنَزِّل " وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه . (٤)

وهذا رأي ابن مالك أيضاً، فهو يرى أنَّ ذلك يجوز في الاختيار واستدل على جوازه فقال:" وأكثر النحويين يخصون هذا الاستعمال بالضرورة، ولا أرى ذلك ؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مَن يقمْ ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفرَ له من ذنبه ما تقدَّمَ " (٥)، ثم استشهد بما يأتي من قول الشاعر : (٦)

مَن يَكِدني بسَيِّء كنتُ منه ** كالشَّجا بين حلقِهِ والوريدِ

---

(١) المحتسب ٢٠٦/١

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك١٥٨٦/٣وحاشية الصبان على الأشموني ١٦/٤

(٣) الآية ٤ من سورة الشعراء

(٤) معاني القرآن ٢٧٦/٢

(٥) ينظر : صحيح البخاري باب الإيمان ٢٥ الصوم ١ وصحيح مسلم باب المسافرين ١٧٦ والنسائي باب الصيام ٣٩ ، ٤٠ والإيمان ٢٢

(٦) البيت من الخفيف ، قائله : أبو زبيد الطائي ، ينظر : ديوانه ص ٥٢ والمقتضب ٥٨/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/٤ والعيني ٤٢٧/٤ والخزانة ٦٥٤/٣

وقوله : [١]

إنْ تَصْرِمونَا صَرَمنَاكُم وإنْ تَصِلوا ** مَلأتُم أنفسَ الأعداءِ إرهَابَا

ثم ذكر بيت الحماسة السابق : إنْ يسمعوا سيّئاً طاروا بها فرحاً ** ...

ثم قال : " لأنَّ قائل البيت متمكن من أن يقول بدل كنت : أك منه، وقائل الثاني متمكن من أن يقول بدل وصلناكم : نواصلكم، وبدل وإن تصلوا ملأتم : وإن تصلوا تملئون، وقائل الثالث متمكن من أن يقول بدل إنْ يسمعوا : إنْ سمعوا . فلمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه علم أنَّهم غير مضطرين ." [٢]

وقد ذهب أكثر المتأخرين إلى أنَّ هذا الاستعمال لا يجوز إلَّا في الضرورة الشعرية، ومنهم : ابن عصفور، وأبو حيان، وابن هشام . [٣]

وقد حكم عليه ابن عقيل أنَّه قليل . [٤]

وقد صرح بجوازه في الاختيار من المتأخرين الأشموني، وقال بعد أن ذكر مذهب الفراء وابن مالك : "وهو الصحيح " [٥] ثم استدل بالشواهد السابقة وبشاهد آخر أيضاً عن عائشة رضي الله عنها أنَّ النبي ﷺ قال لها : " مُري أبا بكر يُصلي بالناس قالت : إنَّه رجلٌ أسِيف متى يقمْ مقامَك رَقَّ" [٦]

---

(١) البيت من البسيط ،لم ينسب لقائل ،ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٤ والعيني ٤٢٨/٤وروايته :"وصلناكم "بدل "صرمناكم "والدرر ٨٤/٢ وروايته كرواية العيني السابقة

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥٨٧/٣ ، ١٥٨٨ وشرح التسهيل ٩١/٤ ، ٩٢

(٣) ينظر : ضرائر الشعر ص٢٠وارتشاف الضرب ١٨٨٧ ومغني اللبيب٦٩٣/٢،٦٩٢

(٤) ينظر : شرح الألفية ٣٤١/٢ ، ٣٤٢

(٥) ينظر : شرح الألفية ١٦/٤ ، ١٧

(٦) ينظر : صحيح البخاري كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى :"لَقَدْ كَانَ في يُوسُفَ وإِخوتِهِ آياتٌ للسَّائِلِينَ " (يوسف ٧) حديث رقم ٣٣٨٤ ص ٨٣٥ – ط دار ابن كثير – دمشق ، وينظر : شرح الألفية للأشموني ١٧/٤

والراجح أنَّ التركيب السابق في بيت الحماسة فيه انحراف نحوي ولا يجوز في الاختيار كما قال ابن جني وأكثر النحويين ؛ لأنَّ الشرط الماضي لا يلتبس بغيره ؛ لأنَّه مقرون بأداة الشرط أمَّا الجواب الماضي فقد يلتبس بغيره لعدم ظهور الجزم فيه، ولأنَّه غير مقرون بالفاء .

وأكثر الشواهد التي جاءت على هذه الصورة من الشعر للضرورة، وما جاء من النثر فهو قليل لا تبنى عليه قاعدة .

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد هذا التطواف في كتاب من تراثنا العربي الشعري، وهو ديوان الحماسة لأبي تمام، والتنبيه على مشكلات هذا الديوان لعالم جليل من علماء اللغة العربية، وهو ابن جني انتهى البحث إلى النتائج الآتية :

* أنَّ الانحراف النحوي في التراكيب ورد في بعض الأساليب العربية، ورصده النحويون القدماء وأطلقوا عليه "مخالفة الأصل" وأرادوا بذلك ما خرج عن القاعدة النحوية .

* أكثر الانحراف النحوي في التراكيب جاء في الشعر للضرورة، وقد حاول النحويون أن يجدوا له تخريجاً مناسباً يتوافق مع القاعدة النحوية .

* المتتبع للانحراف النحوي في التراكيب يظهر له جلياً في الفصل بين المتلازمين شديدي التلازم أو في التقديم والتأخير فيما يمتنع فيه ذلك .

* كان للتوسع في اللغة العربية أثر في دفع الانحراف عن التراكيب ظهر ذلك جلياً في الظرف، والجار والمجرور، إذا تعلق الظرف أو الجار والمجرور بأحد الجزأين في التركيب، لكثرة دورانهما في الكلام .

* استعمل ابن جني الأصول النحوية في تخريجه مشكلات ديوان الحماسة من السماع والقياس واستصحاب الحال، وهكذا .

* تصدر المعنى اهتمام ابن جني حتى يصل بالتركيب إلى الإعراب الصحيح الموافق للصناعة النحوية .

* بالتأمل في موقف ابن جني نجده رافضاً لهذا الانحراف النحوي في التراكيب، حاكماً عليه بأنَّه لحن، أو ممتنع، أو قبيح ؛ لأنَّه تجاوز المعنى ونأى عن الصناعة النحوية .

* تنوعت لدى ابن جني الأوجه الإعرابية للتراكيب المشكلة الإعراب حتى تخرج من دائرة الانحراف النحوي إلى نسق الصناعة النحوية .

* لا نعدم للرواية الشعرية أثراً فقد تُثبت الرواية الانحراف وتأتي أخرى تنفيه.

* من خلال البحث اتضح أنَّ ابن جني لا يثبت الرواية الأخرى– إن وجدت – والتي لا انحراف فيها ولا شاهد فيها .

* تباينت آراء النحويين في الحكم على هذا الانحراف فبعضهم حكم عليه بأنَّه لحن، أو ممتنع، بينما تسامح البعض وجوزه بشروط يتوافق مع الصناعة النحوية، هكذا .

وأخيراً : توصيتي للباحثين والدارسين الاهتمام بدراسة تراثنا العربي ولا سيما الشعري منه لاستخراج درره، وتوجيه مشكلاته ،وهو ما يعرف بنحو النص.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

المصادر والمراجع

١– القرآن الكريم٠
٢– إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي – تحقيق د/ شعبان محمد اسماعيل – القاهرة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م
٣– أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق / محمد الدالي – ط مؤسسة الرسالة .
٤– ارتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد ط أولى مطبعة المدني – القاهرة ١٩٩٨م – ١٤١٨هـ ٠
٥– الأشباه والنظائر للسيوطي مراجعة / فايز ترحيني – القاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٩٨م
٦– الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي د/ محمود فجال – ط دار القلم – دمشق٠
٧– الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتيلي – ط – الأردن ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م
٨– الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني تحقيق د/ إحسان عباس وآخرين – ط دار صادر بيروت – لبنان .
٩– الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري تحقيق / سعيد الأفغاني – الناشر دار الفكر ط ثانية ١٣٩١ هـ –١٩٧١م
١٠– الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي تحقيق /مصطفى السقا – الناشر دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٩٦ م
١١– الأمالي لأبى علي القالي – ط بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ٠
١٢– الأمالي الشجرية لابن الشجري – ط بيروت بدون تاريخ٠
١٣– أمالي المرتضى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر عيسى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م
١٤– الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق / هادى حسن حمودي – ط بيروت ١٩٨٥م٠

١٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق/محمد أبو الفضل أبراهيم – ط أولى المكتبة العصرية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محي الدين عبد الحميد – ط دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩ م ٠
١٧- البحر المحيط لأبى حيان – مطبعة السعادة القاهرة ٠
١٨- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط – بيروت – بدون تاريخ .
١٩- البيان والتبيين للجاحظ تحقيق/عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٩٦٠م- ١٣٨٠هـ
٢٠- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي تحقيق/بشار عواد – ط أولى دار الغرب الإسلامي ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
٢١- التذكرة السعدية في الأشعار العربية اختيار/ عبد الرحمن العبيدي – تحقيق /عبد الله الجبوري ط المكتبة الأهلية بغداد ١٩٧٢ م
٢٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق / محمد باسل عيون السود – ط – دار الكتب العلمية – بيروت .
٢٣- التعريفات للسيد الشريف الجرجاني – ط دار الكتب العلمية – بيروت
٢٤- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني تحقيق/أحمد ناجي القيسي وآخرين – ط أولى مطبعة العاني بغداد ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م
٢٥- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني تحقيق د/سيدة حامد، د/تغريد حسن أحمد مراجعة د/ حسين نصار – ط دار الكتب والوثائق القومية مركز تحقيق التراث .
٢٦- جامع الدروس العربية تأليف/مصطفى الغيلاني – المكتبة العصرية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م

٢٧- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د/ على توفيق الحمد ١٩٨٥م – ١٤٠٥هـ
٢٨- الجملة العربية مكوناتها – أنواعها – تحليلها د/محمد إبراهيم عمارة .
٢٩- جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق د/ رمزي منير البعلبكي ط بيروت ١٩٨٧م
٣٠- حاشية الصبان على الأشموني – ط عيسى البابي الحلبي بمصر ٠
٣١- حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي – ضبطه /محمد عبد القادر شاهين – الناشر دار الكتب العلمية .
٣٢- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق/يحي مراد – ط أولى – دار الكتب العلمية ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
٣٣- الحيوان للجاحظ تحقيق/عبد السلام هارون – ط ثانية مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٥ م
٣٤- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق/عبد السلام محمد هارون ط – القاهرة ١٩٨٩م – ١٤٠٩ هـ
٣٥- الخصائص لابن جنى تحقيق /الشربيني شريده ط دار الحديث القاهرة ٢٠٠٧م – ١٤٢٨ هـ
٣٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ط – القاهرة ١٣٢٨ هـ
٣٧- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق/محمود محمد شاكر – مكتبة الخانجي – مطبعة المدني .
٣٨- ديوان الأعشى شرحه / مهدى محمد ناصر الدين ط – بيروت ١٩٨٧م
٣٩- ديوان الحماسة برواية أبي منصور الجواليقي – علق عليه/أحمد حسن بسح – الناشر دار الكتب العلمية .
٤٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني تحقيق / صلاح الدين الهادي – الناشر دار المعارف ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م

٤١- ديوان عروة بن الورد شرح ابن السكيت تحقيق/أبو شنب – مطبعة جول كربونل ١٩٢٦ م

٤٢- ديوان لبيد بن ربيعة – الناشر دار صادر – بيروت .

٤٣- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د/ حسن هنداوي – دمشق ١٩٨٥م ١٤٠٥ هـ

٤٤- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي – ط أولى دار الكتب العلمية – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

٤٥- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي للأونبي تحقيق / عبد العزيز الميمني – الناشر دار الكتب العلمية ١٣٥٤ هـ – ١٩٣٥ م

٤٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي تحقيق/عبد القادر الأرناؤوط – ط أولى دار ابن كثير .

٤٧- شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي تحقيق /عبد العزيز رباح ط دمشق ١٩٧٨م

٤٨- شرح ألفية ابن مالك للأشموني ط عيسى البابي الحلبي – مصر ٠

٤٩- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٥ م- ١٤٢٦ هـ ٠

٥٠- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون ط هجر القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١٠ هـ ٠

٥١- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق /صاحب أبو جناح – العراق ١٩٨٢م – ١٤٠٢ هـ

٥٢- شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري – د/ علي المفضل حمودان – ط دار الفكر المعاصر – بيروت – ط أولى ١٩٩٢ م

٥٣- شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي تحقيق/غريد الشيخ – دار الكتب العلمية .

٥٤- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق/أحمد أمين، عبد السلام هارون – ط ثانية – لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٣٨٧ هـ- ١٩٦٧م
٥٥- شرح الشواهد الكبرى للعيني – ط بولاق ١٢٩٩ هـ
٥٦- شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي تصحيح وتعليق / محمد محمود الشنقيطي – ط لجنة التراث العربي .
٥٧- شرح كافيه ابن الحاجب للرضي تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – بدون تاريخ .
٥٨- شرح كافية ابن الحاجب للرضي – ط بيروت ٠
٥٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي ط مكة المكرمة .
٦٠- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق د/ رمضان عبد التواب – ط القاهرة ١٩٩٠م
٦١- شرح المفصل لابن يعيش ط – بيروت – بدون تاريخ٠
٦٢- شروح سقط الزند التبريزي والبطليوسي والخوارزمي تحقيق مجموعة من المحققين – ط ثالثة دار الكتب المصرية ١٩٤٩ م
٦٣- شعر أبي زبيد الطائي تحقيق د/نوري حمودي القيسي – مطبعة المعارف – بغداد .
٦٤- الشعر والشعراء لابن قتيبة – ط – بيروت – بدون تاريخ٠
٦٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسيني ط مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ٠
٦٦- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك – القاهرة – بدون تاريخ ٠
٦٧- صحيح البخاري – ط الشعب ٠
٦٨- صحيح مسلم – الناشر دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٦٩- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق /السيد إبراهيم محمد – القاهرة – ١٩٨٠م ٠

٧٠- ظاهرة التلازم التركيبي " دراسة في منهجية التفكير النحوي " بحث مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد الثلاثون د/جودة مبروك محمد .

٧١- العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق / مفيد محمد قميحة – ط أولى الناشر دار الكتب العلمية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م

٧٢- عنوان النفاسة في شرح الحماسة للفاسي تحقيق د/محمد جمالي – ط دار الكتب العلمية .

٧٣- الغرة في شرح اللمع لابن الدهان تحقيق د/فريد بن عبد العزيز الزامل – ط أولى الناشر دار التدمرية ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م

٧٤- الفهرست لابن النديم – ط دار المعرفة .

٧٥- في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق د/ خليل أحمد عمايرة – مكتبة لسات العرب – ط أولى عالم المعرفة جدة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤ م

٧٦- قواعد تحويلية للغة العربية د/محمد علي الخولي – الناشر دار الفلاح ١٩٩٩ م

٧٧- الكتاب لسيبويه تحقيق/عبد السلام محمد هارون ط مكتبة الخانجي – القاهرة ٠

٧٨- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي تحقيق د/ محمود محمد الطناحي – القاهرة ١٩٨٨م – ١٤٠٨ هـ

٧٩- الكشاف للزمخشري رتبه وضبطه وصححه / مصطفى حسين أحمد – القاهرة ١٩٨٦م – ١٤٠٦ هـ ٠

٨٠- كشف المشكل في النحو لعلي بن الحيدرة اليمني تحقيق د/هادي عطية مطر – مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م

٨١- لسان العرب لابن منظور – ط دار المعارف – القاهرة – بدون تاريخ٠

٨٢- مباحث في علم اللغة واللسانيات /رشيد عبد الرحمن العبيدي – الناشر : دار الشئون الثقافية العامة ٢٠٠٨ م

٨٣- مجالس ثعلب تحقيق / عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٨٧ م

٨٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق /علي النجدي والدكتور/ عبد الفتاح شلبي – ط ثانية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩م

٨٥- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده تحقيق/عبد الحميد هنداوي – الناشر دار الكتب العلمية ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م

٨٦- المخصص لابن سيده تحقيق / الشنقيطي ط- بولاق ١٣١٨

٨٧- مدخل إلى دراسة الجملة العربية د/محمود أحمد نحلة – الناشر دار النهضة العربية ١٩٨٨ م

٨٨- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي د/رمضان عبد التواب – ط ثالثة مكتبة الخانجي – القاهرة ١٩٩٧ م

٨٩- المسائل البصريات للفارسي تحقيق / محمد الشاطر – الناشر مطبعة المدني – ط أولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

٩٠- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق / محمد كامل بركات – دار المدني ١٩٨٤م – ١٤٠٥ هـ

٩١- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني تحقيق د/عبد الحميد هنداوي – ط دار الكتب العلمية – بيروت

٩٢- معاني القرآن للأخفش تحقيق د/هدى محمود قراعة- ط أولى١٩٩٠م

٩٣- معاني القرآن للفراء تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م

٩٤- معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق/إحسان عباس – الناشر دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣ م

٩٥- معجم البلدان لياقوت الحموي – ط دار صادر ١٣٩٧ م

٩٦- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد – القاهرة .

٩٧- المفصل في علم العربية للزمخشري – ط بيروت – بدون تاريخ.

٩٨- المفضليات للمفضل الضبي تحقيق/أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون – ط سادسة دار المعارف .

٩٩- مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق / عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م

١٠٠- المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – ١٣٩٩ هـ .

١٠١- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي تحقيق/شعبان عبد الوهاب محمد – الناشر مطبعة أم القرى .

١٠٢- المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري – بغداد ١٩٨٦م

١٠٣- منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب لابن الملا – كلية الآداب – مصراتة – ليبيا.

١٠٤- النشر في القراءات العشر لابن الجزري – تصحيح على محمد محمد الصباغ – القاهرة – بدون تاريخ .

١٠٥- النكت الحسان لأبى حيان تحقيق د/عبد الحسين الفتيلي – ط – بيروت ١٩٨٥م – ١٤٠٥ هـ

١٠٦- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق/عبد الله عمر حاج جامعة أم القرى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م

١٠٧- النوادر في اللغة لأبى زيد الأنصاري تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد دار الشروق ١٩٨١م – ١٤٠١ هـ

١٠٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي – ط مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ١٣٢٧ هـ

١٠٩- وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق/إحسان عباس– نشر دار صادر.

١١٠- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي تحقيق د/مفيد محمد قمحة – ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.